

# A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.62  
19 November 1987

## الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

### الجمعية العامة

#### محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

تنظيم الأعمال

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين [٣١] (تابع)

- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) مشروع القرار
- (ج) تعديلات
- (د) تعديلات فرعية
- (هـ) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٤٦٧٥٢ 87-64369/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠تنظيم الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أزمع اقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن البند التالي في برنامجنا ، وهو البند ٢٧ "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" الساعة ١٦/٠٠ اليوم .  
تقرر ذلك .

البند ٣١ من جدول الاعمال (تابع)الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين

(أ) تقرير الامين العام (A/42/600)

(ب) مشروع القرار (A/42/L.16)

(ج) تعديلات (A/42/L.19)

(د) تعديلات فرعية (A/42/L.21)

(هـ) تقرير اللجنة الخامسة (A/42/723)

السيد ستاراس - جانغولا (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد شرح موقف حكومة بلادي بشأن الحالة في أفغانستان بوضوح ، ويظهر بالكامل في البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية . إلا أن أزمة أفغانستان دامت لوقت طويل نشعر معه بأننا مضطرون الى أن نؤكد مجددا التزامنا الصارم بالتوصل الى تسوية لا يمكن تأجيلها .

منذ حوالي ثماني سنوات قامت قوات مسلحة سوفياتية بتدخل كبير شكل ما يمكن اعتباره واحدا من أخطر الانتهاكات لميثاق منظماتنا . ونتيجة لذلك ، فقد بلد له تقاليد سامية عريقة استقلاله . وحلت بالافغان مأساة لا تقارن إلا بأسوأ مآسي الحرب العالمية الثانية : لقدمات أو نزح حوالي نصفهم ؛ وأصبح معظمهم لاجئين في بلدان مجاورة . وأخيرا ، لم يقتصر الأمر على تعرض الاستقرار والامن الاقليمي للخطر ، بل وتأثرت العلاقات الدولية والسلم والامن الدوليين بشكل عميق وشديد .

وهذه الحالة لا تزال مستمرة اليوم رغم إدانة المجتمع الدولي القاطمة لها ،  
والارادة التي تعرب عنها هذه الجمعية ، والجهود التي لا تكل ، والمفاوضات التي  
يجريها الأمين العام وممثله الشخصي .

وخلال العام الماضي ، أعلن الاتحاد السوفياتي عن رغبته في تبني موقف جديد  
وأكثر انفتاحا يمكن أن يمهد الطريق أمام تحقيق تسوية تفاوضية تؤدي الى استعادة  
أفغانستان لاستقلالها ووضعها غير المنحاز . وهذا تطور حميد يرجع فضله الى الشبكات  
غير العادي للمقاومة الباسلة ، ويرضي المجتمع الدولي الذي لا يزال يرفض دائما  
الاعتراف بأية محاولة لإضفاء المشروعية على احتلال أفغانستان باسم السياسة الواقعية  
للأمر الواقع .

ولكن ، الى أن تصبح أفغانستان حرة مرة أخرى ، يجب أن نظل على إصرارنا .  
فمن ناحية ، لم نشهد بعد انسحاب الجيش الأحمر ؛ بل على النقيض من ذلك لا تزال  
العمليات العسكرية تتصاعد وتمتد الى مخيمات اللاجئين في باكستان ، وهي بلد صديق  
يستحق اسهامه السياسي والمادي لقضية أفغانستان شناء الجميع . ومن ناحية أخرى ،  
لا تزال ما تسمى سياسة المصالحة الوطنية تتسم بمحاولة اضعاف المشروعية على استمرار  
نظام يدينه الافغان بأوضح الوسائل ، وغير قادر على فرض نفسه سواء عن طريق الارهاب  
أو عن طريق التدخلات الأجنبية .

وفي هذا المضمار ، نود أن نؤكد اقتناعنا بأن الممكن الوحيد هو التسوية  
السياسية . وحتى تكون هذه التسوية فعالة وتؤدي الى حل دائم للأزمة الأفغانية ،  
ينبغي أن تتحقق باشتراك المقاومة المباشر وعن طريق مصالحة حقيقية تمكّن الافغان من  
أن يقرروا مستقبلهم بحرية .

وكما قال الأمين العام ، فإن هذه المصالحة سيلزمها "اتخاذ خطوات جريئة  
وحاسمة" (A/42/600 ، الفقرة ١٠) . ولكن علينا ألا ننسى أن هذه الخطوات تقع مسؤولية  
اتخاذها على الاتحاد السوفياتي الذي تتوقف مصداقيته في تناول الشؤون العالمية على  
قدرته على الامتثال للقرارات التي تتخذها هذه الجمعية مرارا وتكرارا ، وعلى الوفاء

بالتزامه بمبادئ القانون الدولي . لقد لاحظنا مؤخرا باهتمام بالغ وقوع تغييرات ملموسة وايجابي في مواقف راسخة تتعلق بمسائل أخرى ، وبخاصة نزع السلاح ، ونأمل في أن يحدث نفس الشيء فيما يتعلق بأفغانستان .

والى أن يتحقق ذلك ، تعتقد حكومة بلادي أن على الجمعية العامة واجبا سياسيا وأديبا للحفاظ على موقفها واستمرار تأييدها القوي لمهمة الأمين العام للمساعي الحميدة الى أن تكلل بالنجاح . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب على القوات الأجنبية أن تنسحب بسرعة وبشكل كامل . فقط ، عندما يتحقق ذلك سيستعيد الشعب الافغاني حقه وتعزز منظمتنا مصداقيتها .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال

المناقشات العامة في بداية هذه الدورة اتضح قلق الغالبية العظمى من الدول العميق بشأن الحالة في أفغانستان . وإنني واثق من ان هذه الجلسات العامة ستؤكد من جديد إدانة المجتمع العالمي لاستمرار الاحتلال الأجنبي لأفغانستان . ويرى وفد بلادي ، أنه يجب على الجمعية العامة أن تطلب مرة أخرى ، بأشد العبارات ، إنهاء الحالة التي هددت السلم والاستقرار في أفغانستان ، وأحلت معاناة لم يسبق لها مثيل بشعبها ، وهددت السلم والامن الاقليميين والدوليين .

خلال السنوات السبع الماضية شهد المجتمع العالمي بأسى الآثار المساوية لفقد أفغانستان حريتها ، وللحرب التي تشن بوحشية بالغة ضد المناضلين الافغان الابطال من أجل الحرية . لقد شهد المجتمع العالمي الخسائر الفادحة في الأرواح ، والاضرار البالغة التي الحقت بالاقتصاد الافغاني ، ونزوح سكانها الداخلي الكبير ، وتدفق اللاجئين الجماعي الى باكستان وإيران . ولا يزال اللاجئين الذين يبلغ عددهم خمسة ملايين فرد ويمثلون ثلث سكان أفغانستان تقريبا ، يعانون شداً المنفى وحرمانه وأحزانه . ويلقي وجود اللاجئين أعباءً ثقيلة على الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة . ومما يجب شجبه بشدة ، ان باكستان ، بالإضافة الى العبء الثقيل الذي تتحمله نتيجة نزوح اللاجئين اليها ، لا تزال تتعرض لاعمال تهديد وعدوان عسكري مستمرة ، انتهاكا لسيادتها وسلامتها الاقليمية .

ان الاحتلال العسكري لافغانستان لا يزال يسبب نوعا آخر من الضرر ، إنه يضر بنظام القانون الدولي الذي يركز على ميثاق الامم المتحدة ، وذلك النظام يقوض بشكل خطير عندما لا تستطيع الدول - وبخاصة الدول الصغيرة - أن تعتمد في تحقيق أمنها على مبادئ عدم التدخل بأنواعه في شؤون الدول ، واحترام السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية ، وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . وإذا ما كان للاحترام المتجدد لمبدأ الأمن الجماعي وسلطة الامم المتحدة ان يتحقق ، يجب اتخاذ خطوات ايجابية لإنهاء النزاع في أفغانستان وانهاء احتلال ذلك البلد .

ونظرا لان المبادرات الدبلوماسية الرامية الى حسم مشكلة أفغانستان قد فشلت في الماضي ، يرى وفد بلادي أن من المشجع ان المفاوضات الجارية في جنيف ، والتي اقترح الأمين العام للأمم المتحدة الشروع فيها ، قد أحرزت بعض التقدم . ويأمل الصومال أن يستمر هذا التقدم على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة بشأن التسوية السلمية العادلة لهذه المشكلة . ونحن نؤيد بقوة في هذا الصدد نداء الجمعية العامة ودول عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي بالانسحاب الغوري غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان . ونعتقد ان هذا الاجراء هو حجر الزاوية لتحقيق سلم عادل ودائم في ذلك الاقليم . فعندما تتحرر أفغانستان من جميع القوات والضغوط الخارجية ، آنئذ فقط يمكن البدء بنجاح في تنفيذ عملية المصالحة الوطنية . ونعتقد أيضا ان انسحاب جميع القوات الأجنبية في أقصر اطار زمني ممكن هو افضل دليل على الرغبة الصادقة في انهاء سفك الدماء ووضع حد للمعاناة في افغانستان وفي المنطقة .

ومما لا شك فيه ان استعادة الاستقلال السياسي لافغانستان ينبغي ان تلازمه ضمانات قوية بالمحافظة على سيادتها وسلامتها الاقليمية وطابعها غير المنحاز . ويجب ان يستعيد الشعب الأفغاني حقه في أن يقرر بنفسه شكل حكومته وان يختار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بعيدا عن أي نوع من الضغوط الخارجية .

وتشارك الصومال في مناشدة جميع الدول والمنظمات الوطنية والاقليمية الاستمرار في تقديم المساعدات الفوئية الى اللاجئين في باكستان وايران . ولكن أفضل حل لمشكلة اللاجئين هو بطبيعة الحال توفير الظروف التي تسمح للاجئين بالعودة الى ديارهم طواعية آمنين وبشرف .

وفي الختام ، يود وفد بلادي ان يعرب عن تقديره للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لتعزيز الحل السياسي وتلبية الشواغل الانسانية . ونناشد جميع الأطراف المعنية في الصراع الدائر في أفغانستان أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الأمين العام في السعي الى تحقيق السلم والاستقرار في افغانستان وفي المنطقة كلها .

السيد فيلازكو سان خوسيه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يقدم  
لنا تقرير الامين العام (A/42/600) بشأن الحالة في افغانستان أسبابا للشعور  
بتفاؤل متزايد بشأن الامكانية الحقيقية لايجاد حل عاجل لهذا الصراع الذي تسبب في  
معاناة تجل عن الوصف للشعب الافغاني ، بالاضافة الى ما أدى اليه هذا الصراع من  
خسائر فادحة في الارواح ومن تدمير مادي هائل . ولهذا فإننا نعتقد ان من الضروري  
استمرار المفاوضات التي بدأت في جنيف ، والتي تعبر عن رغبة حقيقية في تحقيق السلم  
والتفاهم .

وتستحق جهود الامين العام وممثله الشخصي السيد ديفغو كوردوفيز الشناء ، كما  
تستحق أيضا تشجيعنا وتعاوننا الكاملين . فهذه الجهود تبين قدرة المنظمة على ايجاد  
الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع الدولي .

غير ان مفاوضات جنيف لن تحقق تقدما يذكر إلا اذا توافرت الارادة الحقيقية  
للتفاوض من أجل تحقيق السلم ، وتوقف التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . فذلك  
التدخل يجب أن يتوقف اذا أردنا حقا ان نجد حلا تفاوضيا للصراع . والذين يقدمون  
قذائف ستنغر وبلوبايب ، واطنانا من الاسلحة وبلايين من الدولارات ، انما يؤججون لهيب  
الحرب ويتسببون بأعمالهم في زيادة عدد الضحايا - الذين يقدرون الآن بالآلاف - وزيادة  
التدمير في الاقتصاد الافغاني ، الذي اصبح حطاما بالفعل بسبب حرق وتدمير ٢٠٠٠  
مدرسة و ٢٥٠ جسرا و ٥٠ مركزا ثقافيا و ١٢١ مستشفى و ٢٢٤ من المساجد ودور العبادة  
الأخرى ، و ٢٥٨ مركزا انتاجيا ، وآلاف الكيلومترات من الطرق وخطوط المواصلات ووسائل  
النقل ، وكل هذا يحدث في الوقت الذي تبذل فيه الجهود للقضاء على التخلف والامية  
والجهل والمرض والفقر والبطالة ، وكلها آثار موروثه من الماضي .

لقد تعرض الشعب الافغاني لمعاناة شديدة ، وعندما يتحقق السلم في نهاية  
المطاف ستكون امام هذا الشعب مهمة ضخمة لإعادة البناء الاقتصادي تتطلب تضامنا  
المجتمع الدولي .

وفي سياق هذه العملية ، يجب علينا ان نشير الى الجهود التي تبذلها حكومة

أفغانستان من أجل السلم ، والخطوات الملموسة التي اتخذتها لتهيئة الظروف الداخلية التي تتيح توفير مناخ وطني مؤات . ونحن نرحب بهذه الجهود لاننا نعرف انها نابعة عن رغبة حقيقية في تحقيق أهداف السلم .

ونعتقد ان الجمعية العامة ينبغي ان تسهم بدورها في توفير المناخ السليم للمفاوضات والسلم ، بغية توفير حل عادل ومنصف لمشكلة افغانستان . ويجب علينا في إطار قدراتنا ان نساعد الشعب الافغاني وشعب المنطقة على تحقيق السلم الذي يتوقون اليه وعلى التطلع الى المستقبل بأمل في غد افضل .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا في

الجمهورية الاسلامية الاتحادية لجزر القمر نتابع عن كثب الاحداث التي تجري في افغانستان . ومن ثم فقد اهتمنا باهتمام شديد الى جميع البيانات التي أدلى بها هنا ودرسنا بعناية تقرير الامين العام بشأن الحالة في افغانستان (A/42/600) . لذلك فأنني اغتنم هذه الفرصة ، كي اؤكد من جديد تأييد جزر القمر لجهود الامين العام وممثله الشخصي السيد ديبغو كوردوفيز . ونحن نشكره على جهوده الحميدة وعلى مشابرتة وتفانيه في البحث عن حل سلمي لهذه الحالة الحساسة .



إننا مقتنعون بأنه إذا تحلت جميع الأطراف المعنية بالنضج والارادة السياسية في العملية الدبلوماسية الجارية حاليا فإن مهمة الامين العام النبيلة المتمثلة في ايجاد تسوية سياسية قابلة للبقاء في أفغانستان سوف تتوج بالنجاح .

وقد لاحظنا مع الارتياح التقدم الذي تم احرازه حتى الآن كما ورد في الفقرة ٢ من التقرير :

"لقد وصلت عملية التفاوض لتحقيق تسوية شاملة مرحلة متقدمة . ففي العام الماضي تم احراز تقدم كبير ، وان لم يكن مستمرا بما فيه الكفاية ، في الجهود المبذولة لإبرام الصكوك الدولية التي تشمل التسوية" .

(A/42/600 ، الفقرة ٢)

وقد أخذنا علما أيضا ، مع الارتياح العميق ، بالفقرة التي جاء فيها أن الامين العام ميخائيل غورباتشوف أعرب عن تأييده القوي للعملية الدبلوماسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، وبتأكيدات السيد غورباتشوف الى الامين العام ومفادها أن الاهتمام الرئيسي لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو أن يكون في أفغانستان نظام حكم محايد ومستقل وغير معاد للاتحاد السوفياتي ، بل غير معاد لأي من جيرانه . ولنا ويطيد الأمل في ان هذه الملاحظات التي أبدتها الامين العام غورباتشوف سوف يعقبها عما قريب التعهد السياسي اللازم للغاية للمساعدة على تسوية القضية المعلقة وهو بالطبع الاطار السنوي لانسحاب القوات .

إن مسألة انسحاب القوات هي لبّ مشكلة أفغانستان ولذلك فهي هامة جدا بالنسبة للمجتمع الدولي وأساسية بالنسبة لجزر القمر .

وعند هذا المنعطف أود أن أذكر ان موقف جزر القمر الراسخ والثابت والقاطع فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان لا ينم عن معاداة متعمدة نحو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، البلد الذي تتمتع حكومة بلادي بأفضل العلاقات معه ؛ إن موقفنا هذا يرجع فقط الى التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص المبادئ المتعلقة باحترام المساواة في السيادة بين الدول وعدم استخدام

القوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحق الشعوب في تقرير المصير . فمن الآن فصاعداً ليس بوسع جزر القمر إلا أن تصر على مطلبها المتمثل في انسحاب القوات الأجنبية من دولة أفغانستان الشقيقة .

ولابد للاتحاد السوفياتي أن يعلن دون مزيد من الإبطاء الجدول الزمني لانسحاب قواته من أفغانستان . ومما يؤسف له حقاً أنه على الرغم من مرور ثماني سنوات على مطالب المجتمع الدولي المتكررة لم تتحقق بعد النتائج المرجوة . وما برحت القوات السوفياتية ماضية في احتلالها غير الشرعي لأفغانستان . بيد أن وفد بلادي ممتن إذ يلاحظ أنه قد انقضت فترة ثماني سنوات على الاحتلال العسكري واخضاع شعب أفغانستان وقمعه ومع ذلك لم يخمد الكفاح البطولي الذي يخوضه الأفغانيون نتيجة لقوة النيران المخيفة المكثفة التي لا ترحم والتي يطلقها المحتل . فقد مضت عليهم ثماني سنوات وهم يقاومون بشجاعة آلة حرب دولة الاحتلال في كفاح بطولي بروح لا تعرف الوهن وبإيمان وتصميم شديدين مما أخرج المحتل .

وما برح ذلك الشعب التمس يعاني منذ ثماني سنوات معاناة لا توصف ، لقد قتل آلاف الأشخاص أو عذبوا أو شوهوا ، وأجبر ملايين الأشخاص على الفرار من بلدتهم المحبوب نتيجة للمعاملة الوحشية والقاسية التي يلقاها على أيدي قوة الاحتلال التماساً للمأوى في البلدان المجاورة ، الأمر الذي خلق صعوبة للبلدان المضيفة للاجئين . يوجد في باكستان وحدها ما يربو على ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني يشكلون أكبر تركيز للاجئين في العالم ، مم يلقي عبئاً ثقيلاً على الموارد المحدودة لذلك البلد المضيف ويتسبب في مشاكل أمنية لمواطنيه .

لقد شدد الأمين العام في تقريره على ضرورة البدء على نحو أكثر نشاطاً في دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بإعادة توحيد الأمة الأفغانية ، الأمر الذي يعتبر أساسياً للتنفيذ الفوري والفعال لخطة التسوية .

وعلى الرغم من أننا نتفق معه على أن الوقت قد حان دون شك لكي يقوم الأفغانيون أنفسهم باتخاذ الخطوات المطلوبة منهم في عملية السلام ، نرى أن الوحدة

المرجوة لا يمكن أن تتحقق إلا عندما يتخذ قرار بشأن الاطار الزمني وشروط انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان . ان هذا عنصر هام لانه سوف يخلق الثقة بين الافغانيين وسيكون جوهريا للتنفيذ الفوري والفعال لخطة التسوية .

ان الخطوات الجريئة والحاسمة التي تتمثل في المصالحة الوطنية لازمة بالفعل لكي تحظى تلك التسوية بتأييد جميع قطاعات الشعب الافغاني .

وفي الختام يناشد وفد بلادي جميع الاطراف المعنية ، وبوجه الخصوص الاتحساد السوفياتي ، مضاعفة جهودها للإسراع في ايجاد الحلول لأكثر المسائل حيوية ، ألا وهي مسألة الاطار الزمني لانسحاب القوات وطرائق الانسحاب . إن الاخفاق في التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسائل أو التأخير في ذلك لن يؤدي الى إطالة معاناة الشعب الافغاني فحسب بل سيزيد أيضا من خطورة الامر على السلم والاستقرار في المنطقة .

السيد فوندر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أعرب ممثل

الدانمرك عن آراء الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية بشأن الحالة في افغانستان . وغني عن الذكر ان الوفد البلجيكي يقر تماما ما جاء في بيانه . بيد انني أود ان أشدد بشكل خاص على قلق بلجيكا المستمر إزاء الحالة الناشئة عن الاحتلال غير الشرعي لافغانستان وما يترتب عليه من آثار على السلم والامن الدوليين .

يؤسفنا أنه لا يزال يتعين على الجمعية العامة أن تنظر مرة أخرى هذا العام في مسألة ناجمة عن الوجود السوفياتي والاعمال العسكرية السوفياتية في أفغانستان ، مما أدى الى وقوع خسائر فادحة في الارواح البشرية وتدمير هائل في الممتلكات ، الامر الذي سيأخذ الأمة الافغانية وقتا طويلا حتى تستعيد الأوضاع الطبيعية في بلدها .

ان محنة اللاجئين الافغانيين تزداد سوءا . ولئن كنا نقول الكثير في هذا المحفل وفي الكثير من المحافل الاخرى ، وعن حق ، عن المجموعات الكثيرة من اللاجئين ، يبدو لي ان الخمسة ملايين افغاني الذين كان عليهم ان يهجروا ديارهم للبحث عن ملاذ مؤقت في البلدان المجاورة ، وبخاصة في باكستان حيث يمثلون عبئا ثقيلا على كاهل حكومتها ، يستأهلون اهتماما اكبر من جانب المجتمع الدولي .

ان حالة حقوق الانسان في افغانستان نفسها مازالت تبعث على قلقنا البالغ . فما فتئت سلطات كابول وكذلك قوات الاحتلال تنكر على الشعب الافغاني ممارسة حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . واي معارضة حقيقية او مفترضة تقمع بقسوة شديدة . ويبرر نطاق هذه الانتهاكات استمرار الامم المتحدة في النظر في حالة حقوق الانسان في افغانستان .

مرة اخرى في العام الماضي ايدت الجمعية العامة بأغلبية ١٢٢ صوتا حلا سياسيا ذكرت فيه ان انسحاب القوات الاجنبية شرط مسبق لا غنى عنه . ومع ذلك ، ورغم النداءات المتكررة للأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، لا يزال الشعب الافغاني عاجزا عن تقرير مصيره في سيادة كاملة وعلى نحو حر ديمقراطي . لذلك فقد حان الوقت لكي ينهي الاتحاد السوفياتي احتلاله غير الشرعي لافغانستان بسحب قواته سحباً فعلياً كاملاً ، استجابة لنداء المجتمع الدولي ، وقبل كل شيء احتراماً لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

ان صون السلم والامن الدوليين ، الذي يكفله الميثاق ، يبدأ بالاحترام الكامل لذلك الميثاق من جانب جميع الدول وخاصة تلك الدول التي انيطت بها مسؤولية خاصة . ومن الواضح ان الاقوال الطيبة لا تكفي ؛ إذ لا بد ان تترجم إلى أفعال ، حتى يمكن لافغانستان ان تستعيد استقلالها وحتى يمكن للشعب الافغاني ان يستعيد هويته .

وريشما يتم ذلك ، سوف يصوت وفدي ، كما فعل فيما يتعلق بمشاريع قرارات مماثلة في الاعوام السابقة ، تأييدا لمشروع القرار A/42/L.16 . ونأمل ان توضح الجمعية العامة بحزم وبأغلبية ساحقة ان مرور الزمن وحده لا يكفي لإلغاء الشرعية على

احتلال افغانستان . كما نعرب عن أملنا في أن تكفل مفاوضات جنيف وجهود الأمين العام وممثله الخاص نهاية سريعة للحالة الراهنة التي تعدّ مصدرا أساسيا لعدم الاستقرار الدولي .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية

العامّة مرة أخرى الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين .

ان الصداقة بين الشعب الهندي والشعب الأفغاني تضرب بجذورها في التاريخ والجغرافيا والثقافة والتجارة . وشعب افغانستان هو وريث حضارة عريقة جعلت من الشجاعة واحترام الذات السمتين المميزتين للوطنية الأفغانية . ويجب أن ينهج الشعب الأفغاني نهج التقدم الذي يلائم عبقريته بما يمكنه من أن يسهم بفعالية في أمنه وازدهاره وفي أمن وازدهار المنطقة ككل .

ان موقف حكومة الهند بشأن افغانستان قد تم ايضاحه في العديد من المناسبات . وقبل ثلاثة أسابيع كرر رئيس وزراء بلادي السيد راجيف غاندي ، في بيانه في واشنطن موقف الهند في العبارات التالية :

"نحن نوافق على الحاجة إلى تسوية سياسية مبكرة في افغانستان وندعم

جهود الأمين العام للأمم المتحدة . وأعتقد أن الحل العادل يجب أن يضمن سيادة

افغانستان واستقلالها وعدم انحيازها . ويجب أن يتوقف التدخل الاجنبي بجميع

أشكاله . ويجب أن يسمح للاجئين الأفغان بالعودة إلى ديارهم بشرف وكرامة

وأمن . ونحن نرحب بأي جهد مخلص في هذا الاتجاه ..."

ان قلقنا ازاء افغانستان بل ازاء المنطقة ككل ، يرتبط ارتباطا لا انفصام له

بمآلحنا الامنية الذاتية . ومما يبعث على قلقنا الخاص إدخال الاسلحة المتطورة في

المنطقة ، التي لاتزيد سباق التسلح فحسب بل تؤدي أيضا الى تحويل الموارد الاقتصادية

النادرة لبلدان المنطقة عن هدف التنمية . اننا نعتقد أن الحل الوحيد لمشكلة

افغانستان وجنوب شرقي آسيا يكمن في اتباع سياسة ضبط النفس والاعتدال وانتهاج نهج

شامل . ولا يمكن حسم الحالة هناك إلا عن طريق تسوية سياسية شاملة تقوم على أساس

المبادئ التي حددها مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ وأكدها مؤتمرا قمة بلدان عدم الانحياز السابع والثامن .

قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (A/42/600) .

ومما يبعث على سرور وفدي أن يلاحظ أن الأمين العام ما فتئ يتابع بعزم راسخ جهوده من أجل إيجاد حل سياسي . ونحن نمتدح جهود الأمين العام وممثله الشخصي السيد ديفيو كوردوبيز ونؤيد مساعيها .

لقد تشرف وفدي أثناء الأسابيع القليلة الماضية بأن أستشير في الجهود الرامية إلى التوصل إلى نص لمشروع قرار حول أفغانستان يكون مقبولا لجميع الأطراف المعنية . وكان وفدي يود أن يرى نهاية مرضية لهذه الجهود .

ان تقرير الأمين العام قد أشار إلى الحاجة إلى "نهج دبلوماسية مبتكرة" (A/42/600 ، الفقرة ٨) . ونص مشروع القرار A/42/L.16 يماثل القرارات التي اتخذت في الأعوام السابقة ولا يعبر عن الحالة الحالية الحساسة والمتغيرة فيما يتعلق بحل مسألة أفغانستان . ومن ثم ، سيتمنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار .

السيد اوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ها نحن بعد ما يقرب من انقضاء ثماني سنوات على غزو الاتحاد السوفياتي لافغانستان نجد لزاما علينا مرة أخرى ان نناقش الحالة في تلك الامة المنكوبة . فعلى الرغم من أن الجمعية العامة قد أقرت بأغلبية ساحقة في ثماني دورات مشاريع قرارات تندد بالاحتلال السوفياتي لافغانستان ، فإن الاتحاد السوفياتي يواصل محاولته الرامية الى اخضاع الشعب الافغاني . وحتى في هذه الاثناء التي تدور فيها المناقشة الحالية يشن الاتحاد السوفياتي الحرب على الشعب الافغاني .

غير ان هذه السياسة القائمة على الغزو العسكري وعلى ازدياد حقوق شعب ذي سيادة لم يُقدر لها النجاح . فقد قاومها الشعب الافغاني في تعلق باصل بالحريية . ويجدر بالقيادة السوفياتية ألا تتحدى سيادة شعب أبي واستقلاله . فإن شعبها الباصل نفسه قد قاوم بشجاعة محاولة المانيا النازية اخضاعه خلال الحرب العالمية الثانية . وقد طالت حرب الغزو هذه ضد افغانستان لأربعة أعوام وواحد وعشرين يوما أكثر مما دام النضال السوفياتي ضد النازيين في الحرب العالمية الثانية .

ان مشروع القرار يضع اطارا لحل عادل وشامل لمشكلة أشارت سخط الشعوب في كل مكان . وهو يدعو الى الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية ويؤكد مجددا على حق الشعب الافغاني في اختيار شكل الحكم الخاص به ، ويدعو الى استعادة افغانستان لاستقلالها ولمركزها غير المنحاز ، وينادي بحق اللاجئين في العودة في أمن وكرامة . وتؤيد حكومتي تلك المبادئ الأساسية . كما تؤيد السعي الى تسوية سياسية تفاوضية لانتهاء محنة الشعب الافغاني الذي طالت معاناته .

ان السياسة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة إزاء الحالة في أفغانستان سياسة واضحة ومتسقة . فالولايات المتحدة تسعى الى ايجاد تسوية عاجلة تقوم على الانسحاب السريع لقوات الغزو والاحتلال واستعادة الشعب الافغاني لحريته في ان يختار المسار السياسي الخاص به . وتؤمن الولايات المتحدة ايمانا راسخا بإمكانية التوصل الى تسوية سلمية . وتؤيد الولايات المتحدة بقوة جهود الامين العام وممثلته الشخصي الرامية الى ايجاد هذا الحل .

لقد حاول الاتحاد السوفياتي هذا العام اقناع المجتمع الدولي بأنه يرغب حقاً في التوصل الى تسوية سياسية تفاوضية ، وبأنه قد قرر سحب قواته تحقيقاً لهذه الغاية . وقد صاحب حملته هذه مبادرات مدوية صادرة عن كابول تدعو الى "المصالحة الوطنية" بين الاطراف الافغانية المتعادية . ولكن دعونا ننظر فيما تقول الوقائع . ودعونا نقارن بين هذه التأكيدات للنوايا السلمية وبين ما حدث فعلاً في السنة الماضية . فما الذي قاله هذا النظام ؟ في كانون الثاني/يناير من هذا العام أعلن نظام كابول وقف اطلاق النار . ثم زعم انه مدد وقف اطلاق النار حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . ولكن ما الذي فعله ؟ لقد صد من جهوده العسكرية ، وفي صيف هذا العام شن الاتحاد السوفياتي والجيش التابع لنظام كابول أكبر معارك هجومية في الحرب ضد المقاومة في مقاطعتي قندهار وباكوتيا .

وصرح الاتحاد السوفياتي من جانبه مرارا انه قرر الانسحاب . وهذا التزام نرحب به حقاً اذا كان مخلصاً . غير اننا نجد هنا ايضا ان أفعال الاتحاد السوفياتي لم تتفق مع أقواله .

فالقوات العسكرية السوفياتية تواصل بناء بنية أساسية متطورة ودائمة للامداد والتمويل في أفغانستان . ويوجد في أفغانستان مئات من المستشارين السوفيات يحاولون دعم النظام العميل الذي يتزايد ضعفه باطراد . كما ان التأكيدات السوفياتية للنوايا السلمية تتناقض من ناحية أخرى مع الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد السوفياتي على أرض الواقع . فعلى مدى عدة شهور في وقت سابق من هذا العام حاول السوفيات ارهاب باكستان بشن هجمات جوية متكررة على القرى الباكستانية الواقعة عند الحدود . وقد قتل في هذه الغارات التي بلغت ذروتها في آذار/مارس ونيسان/ابريل مئات من المدنيين الباكستانيين .

ومعدت الشرطة السرية الافغانية حملة القصف الارهابي التي تقوم بها داخل باكستان . وقد أودت هذه الحملة بالفعل بحياة المئات في هذه السنة وحدها . وتؤدي تلك الاعمال الطائشة الى تدويل صراع مأساوي وخطير بالفعل .



ويحاول نظام كابول ان يبدو مرنا ومستعدا للتوفيق . فقد طرح في كانون الثاني/يناير من هذا العام سياسته المزعومة للمصالحة الوطنية ، مدعيا إعطاء المعارضة فرصة للمشاركة في السلطة . غير ان الحقيقة تختلف عن ذلك اختلافا بينا . فعلى غرار ما اتبع لمنع ظهور حكومات منتخبة من قبل الشعب في اوروبا الشرقية فور انتهاء الحرب العالمية الثانية ، يصر الحزب الشيوعي الافغاني صغير الحجم على التحكم في المناصب الرئيسية في الحكومة من اجل مواصلة هيمنته على الحياة السياسية في افغانستان . وقد تجاهلت كل شخصيات المعارضة البارزة في افغانستان العرض ورفضته ، كما نبذته المقاومة الافغانية نبذا كاملا .

لقد نصّب الاتحاد السوفياتي في كابول عميلا انتقاه هو نجيب الله الذي كان رئيسا سابقا للشرطة السرية الافغانية والذي يعد حقا صنيعا لهيئة المخابرات السوفياتية . وتواجه الحركة الشيوعية الافغانية الصغيرة والمقسمة والتي لا يزيد عدد افرادها عن ا في المائة من سكان افغانستان بالاحتقار والازدراء من جانب الشعب الافغاني . ويحاول النظام بسبب افتقاره الى التأييد الشعبي ممارسة السيطرة عن طريق الارهاب . وقد كونت الشرطة السرية الافغانية ، المعروفة باسم "الخاد" ، على شاكله هيئة المخابرات السوفياتية ، وهي تنتهك على نطاق واسع وبصورة منتظمة حقوق الانسان في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام . واشاعت الخاد عن طريق المراقبة والاعتقال والحبس والتعذيب مناخا من التوجس والخوف . وقد افادت منظمة العفو الدولية مؤخرا ان التعذيب يستخدم على نحو منهجي من جانب الشرطة السرية الافغانية .

ونظرا لتنامي المعارضة لنظام كابول ولزيادة تجزؤ الحزب وجد الاتحاد السوفياتي نفسه مضطرا للاضطلاع بدور له طابع مباشر أوضح في دعم النظام العميل له . فأصبح المستشارون العسكريون والمدنيون السوفيات يوجدون في كل الوزارات تقريبا ، ويتخذون أو يقررون القرارات باسم النظام . وبلغ ضعف ذلك النظام العميل للاتحاد السوفياتي مبلغا جعل نفوذه الواهي لا يشمل إلا أجزاء معينة من المدن الكبرى .

ويواصل الجيش الافغاني احباط الجهود السوفياتية وجهود النظام التي تستهدف جعله قوة عسكرية فعالة . فقد نُكب بعمليات الفرار وبانخفاض الروح المعنوية ، ووصلت قوته الى نصف مستواها قبل ١٩٧٩ ، على الرغم من استخدام كتائب التجنيد التي تحاول حشد حتى الشباب الصغير الذين تبلغ اعمارهم ١٥ سنة . وخلال الصيف الماضي فرت قوات من الجيش الافغاني والتحقت بصفوف المقاومة بالمئات . وفي الوقت نفسه لا تنفك قوة المقاومة تتنامى .

ويدعي نظام كابول ان عشرات الالاف من اللاجئين قد عادوا الى افغانستان استجابة لدعوته الى المصالحة الوطنية . والواقع ان التدمير والقمع اللذين مارسهما نظام كابول في سنوات الحرب قد اجبرا الافغانيين على النزوح عن ديارهم . ففسر ما يقرب من خمسة ملايين افغاني من بلدهم ، وشردت ملايين أخرى داخل افغانستان ذاتها . ولا يزال صافي عدد النازحين يتجاوز عدد العائدين .

لقد حظيت باكستان بوصفها دولة مضيعة لأكبر تعداد من اللاجئين في العالم ، وهو أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني ، بإعجاب عالمي للأسلوب الكريم حقاً الذي تحملت به هذا العبء الهائل .

إن المجاهدين البواسل ، إذ يحظون بالتأييد واسع النطاق بين الجماهير الأفغانية ، قد منعوا على مر ثماني سنوات تغلغل دولة عظمى داخل أراضيهم في دفاع باسل عن طريقة حياة عريقة . إن قوة الجيش السوفياتي المتفوق من ناحية العدد ومن ناحية التكنولوجيا لم تتمكن من دحر حركة المقاومة الشعبية الحقيقية للشعب الأفغاني . إذ لا يزال ثلاثة أرباع الريف الأفغاني تحت سيطرة المقاومة . ومن قبيل المفارقة ، أن الجهود السوفياتية الرامية إلى إخضاع أفغانستان قد ولدت احساساً جديداً بالوطنية الأفغانية ، التي تقوم على أساس المعارضة الجماعية للاحتلال .

وإذا كان الاتحاد السوفياتي يرغب في حسم ذلك الصراع المأسوي ، فإنه سيجد حتماً الوسائل اللازمة للقيام بذلك بسهولة وعلى وجه السرعة . إذ انبثق - في ظل قيادة الأمين العام للأمم المتحدة - وممثله الشخصي - إطار عمل للتسوية . وإن كان لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق على عنصر حاسم لهذا الإطار ألا وهو الجدول الزمني القمير لانسحاب القوات السوفياتية ، إذ يرفض الاتحاد السوفياتي بعناد أن يلزم نفسه بجدول زمني وموعد محدد لبدء انسحاب قواته . ودون ذلك الالتزام من الاتحاد السوفياتي ، ستظل رحى الحرب دائرة .

واليوم أكرر التأكيدات المتعددة التي قدمتها حكومة بلادي للاتحاد السوفياتي ، ومغادها أن الولايات المتحدة على استعداد للقيام بدور مساعد في التوصل إلى تسوية تفاوضية . فالولايات المتحدة أكدت للأمين العام استعدادها للقيام بدور الضامن لتسوية ملائمة تتضمن انسحاب القوات السوفياتية ، إذ تسلّم حكومة بلادي بالحاجة إلى تسوية تكون عادلة ومنصفة ومرضية لجميع الأطراف المعنية بما فيها الاتحاد السوفياتي .

وانني أتذكر البيان الذي أدلى به السيد ماكسيم ليتفينوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي أمام عصبة الأمم المتحدة منذ نصف قرن مضى ، إذ أعلن آنذاك أن السلم كل لا يتجزأ عندما قال :

"لقد أصبح من الواضح الآن للعالم أجمع أن كل حرب هي نتاج حرب سابقة  
وأم لحروب أخرى جديدة سواء في الحاضر أو في المستقبل . وعلينا أن نقول  
لأنفسنا ، إنه عاجلا أم آجلا ، فإن أي حرب سوف تتسبب في بؤس كل البلدان سواء  
كانت متحاربة أو محايدة" .

كما أن اندريه ساخاروف ، بعد الإفراج عنه من المنفى الداخلي بقليل ، وصف  
تدخل بلاده في أفغانستان بأنه قاسي على نحو غير عادي ومثير للأسى . وهو بذلك يعكس  
الوعي الشعبي السوفياتي المتزايد بآثار هذه الحرب . وقد طالب بالانسحاب الفوري  
لل قوات السوفياتية حتى يتمكن الشعب الأفغاني من حل مشاكله الداخلية .

وفي ضوء هذا ، نضم صوتنا إلى الغالبية العظمى من الوفود الممثلة في هذه  
القاعة اليوم ، في مناقشتها للاتحاد السوفياتي أن يلتزم بمسار السلم وأن يسمح  
للشعب الأفغاني بأن يختار مصيره دون تدخل خارجي . ونحن نطالب الاتحاد السوفياتي بأن  
يقبل صيغة يُتفاوض عليها لإنهاء هذا الصراع ، يكون من شأنها أن تسمح له بأن يعيـش  
في وئام مع دولة صغيرة جارة ، ستكون محايدة وغير منحازة ولن تشكل خطرا على أية  
أمة أخرى .

وستصوت هذه الجمعية ، في وقت لاحق اليوم ، بأغلبية ساحقة لتطلب من الاتحاد  
السوفياتي أن يقرن أقواله بالأفعال . وسوف نعرف حقيقة النوايا السوفياتية عندما  
نجتمع بعد سنة من اليوم . فاذا كانت القوات السوفياتية مازالت باقية حتى ذلك  
الحين على أراضي أفغانستان ، فسيعرف العالم آنذاك أن هدف الاتحاد السوفياتي ليس  
السلم بل إخضاع الغير وقهرهم . أما إذا وافق الاتحاد السوفياتي على عناصر تسوية  
منصفة وعادلة ، وهي العناصر المطروحة بالفعل ، عندئذ سيرحب العالم أجمع بإسهامه  
في إقامة أفغانستان حرة محايدة مسالمة وغير منحازة .

لورد غلينارثر (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

هذه هي المرة التاسعة التي يتعين فيها على الجمعية العامة أن تبحث الحالة في  
أفغانستان ، الناجمة عن الغزو العسكري واسع النطاق الذي شنه الاتحاد السوفياتي عام

١٩٧٩ . إن هذا العمل من أعمال القوة الموجهة ضد بلد صغير مستقل وغير منحاز يعد أحد الانتهاكات الصارخة للغاية لميثاق الأمم المتحدة منذ نشأتها . لهذا السبب قررت المملكة المتحدة - بالرغم من أن وفد بلادي يتفق تماما مع ما جاء بالبيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك في هذه المناقشة نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية - الإدلاء ببيان وطني منفصل .

لقد استمعنا على مر الشهور الإثنتي عشر الى كلمات عديدة منمقة صادرة عن كل من موسكو وكابول وقد أعرب الاتحاد السوفياتي عن رغبته في وضع حد لهذه الحرب وتمكين جنوده من عودتهم الى وطنهم . وانني على ثقة من أننا جميعا هنا اليوم نؤيد هذه الرغبة . لكننا نستطيع أن نطلب طلبا معقولا هو الحصول على دليل ملموس لأي اجراء متخذ لمتابعة هذه الكلمات المنمقة . لكننا ، حتى الآن لم نر أي شيء ذي مدلول حقيقي . فما زال الافغان الابرياء ضحايا لهذا الاحتلال العسكري الوحشي ، والحالة داخل أفغانستان مازالت آخذة في الترددي . بل إن القتال يستمر على نحو أشرس من ذي قبل . وقد شهد ربيع وصيف عام ١٩٨٧ سلسلة كبرى من أعمال العدوان العسكري .

وإذا ما نظرنا الى منطقتي باكتياه وقندهار على طول الحدود مع باكستان ، سنجد أن القوات السوفياتية المرابطة باستمرار على خط المواجهة قد لعبت دورا أساسيا في تلك العمليات . لكن المقاومة مدتها في باكتياه ، وحالت دون استيلائها على مدينة قندهار رغم أن المهاجمين أتلغوا عمدا معظم بساتين الفاكهة الجميلة والكثير من بنيتها الأساسية ، محاولين إجبار مكانها على الفرار . وقد دمرت تلك المدينة رغما عن الجهود التي يبذلها النظام الافغاني للتظاهر بخلاف ذلك .

وقد أوردت صحيفة ازفستيا في ١٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام عن ضابط سوفياتي قوله : " إن اطلاق النار مستمر طوال الوقت . وحياة المرء لا تساوي قلامة ظفر إذا هو سار بدون سلاح" .

وما التقدم الذي أحرز لصالح اللاجئين الافغان ؟ إن القصف بالمدفعية والقصف الجوي لمنطقة شومالي في آب/أغسطس كان له أثر فوري تمثل في سيل جديد من اللاجئين هربوا الى كابول . ومهما كانت ادعاءات النظام الافغاني ، مازال تدفق اللاجئين الى خارج الحدود مستمرا دون هوادة . إن حجم المأساة وما تسببت فيه من معاناة حجم هائل بحق . ولا تكاد تكون بي حاجة لتكرار الحديث عن الاحصائيات المثيرة للفرع : فقد فرّ من البلاد ربع أو ثلث السكان الافغان ؛ وهناك خمسة ملايين لاجئ ؛ كما شرّد مليون شخص أو أكثر داخل أفغانستان . وجميع هؤلاء أناس لا يظنون شيئا تفضيلهم للرجوع الى بيوتهم واعادة بناء حياتهم الممزقة ، إلا أن الاسباب التي أدت الى هربهم لا تزال قائمة . دعونا لا ننسى أبدا معاناتهم الرهيبة وألا نخفق أبدا في تشجيع وتأييد مقاومة الشعب الافغاني الباسلة للاحتلال السوفياتي وللنظام الذي يُبقي عليه ذلك الاحتلال .

لقد أخفقت الهجمات العسكرية التي لا هوادة فيها على مدى ثمانية أعوام في أن تفرض على الشعب الافغاني ذلك النظام العميل في كابول . وقد يكون ذلك هو السبب الذي حدا بالحكومة السوفياتية الى الضغط على ذلك النظام لاتخاذ ما اتخذته من خطوات سياسية يثير بشأنها جلبة كبيرة في هذه المناقشة . ففي كانون الثاني/يناير ، أعلن النظام مجموعة مما سمي بمبادرات السلام . واشتملت تلك المبادرات على وقف لاطلاق النار ؛ وعلى ما سمي بالمصالحة الوطنية ؛ وعلى عفو عام ؛ وعلى بعض الضمانات المتعلقة بممارسة الشعائر الدينية ؛ والملكية الخاصة ؛ وعلى حماية التراث الثقافي . وفي الصيف ، أُتبعت تلك المبادرات بعرض تشكيل حكومة إئتلافية ، وقانون للأحزاب السياسية ، ومشروع جديد للدستور . كما أعلن تمديد وقف اطلاق النار الذي أعلن من جانب واحد والذي ، كما أثبتت الاحداث ، فشل فشلا تاما تقريبا .

وقد تبدو تلك المقترحات جيدة على الورق ، إلا أنها لم تات بجديد للأفغانيين أنفسهم ، الذين يفهمونها على حقيقتها : وهي أنها محاولة من جانب نظام كابول لكي يحقق بالوسائل السياسية ما عجز عن تحقيقه بالوسائل العسكرية ، أي دعوة للاستسلام .

إن استراتيجية النظام كاشفة لنواياه بقدر كاف . إنه يحاول توسيع قاعدة تأييده المحلية والدولية ، إلا أن مصيره الغشل ، لأنه لا يمكن أن يقنع نفسه بأن عليه أن يتخلى عن السلطة . إن العرض ينطوي على المصالحة الوطنية ، ولكن بالشروط التي تملئها موسكو والطفمة الحاكمة حاليا في كابول .

فدعونا ننظر في هذه الشروط . من الذي يمكن أن نتوقع أن يأخذ مأخذ الجسد ، على سبيل المثال ، عرض تشكيل ائتلاف يحتفظ النظام بموجبه بمراكز الرئيس ورئيس الوزراء ووزراء الداخلية والدفاع والشؤون الخارجية والامن ؟ وماذا بالنسبة لقانون الأحزاب السياسية ؟ إنه يشترط على أي حزب جديد أن يؤيد سيادة النظام المسمّاة بالمصالحة الوطنية وأن يقبل بالمبادئ والقوانين الشيوعية . إن ذلك القانون لم يفعل أي شيء لإعادة الديمقراطية الحقّة ، وكل ما فعله هو أنه حاول أن يعطي انطبعا بوجود قدر من الحرية أكبر ، في حين أنه يرمي الى أن تعمل الأحزاب الجديدة تحت ملطة النظام القائم . كما وضعت مسودة الدستور على غرار دستور الاتحاد السوفياتي وعلى أساس المبادئ الأساسية التي أعلنها النظام في عام ١٩٨٠ . هل يمكن لأحد أن يتوقع حقا من شعب حارب ضد صعب شديدة منذ عام ١٩٧٩ أن يقبل ذلك ؟

إن مفتاح إعادة السلم الى أفغانستان يكمن في استعداد الاتحاد السوفياتي ونظام كابول للتفكير في إقامة حكومة لا يهيمن عليها الحزب الشيوعي . إن ترفيع الدكتور نجيب ، على هذا النحو المضحك ، الى منصب الرئيس ، وضع بكل تأكيد نهاية لاية ادعاءات في ذلك الصدد . وقد أشار علنا الى الذعر والتشاؤم في كابول بين أوساط الذين يخشون أن يفقدوا مناصبهم الحزبية . كما قال في مؤتمر الحزب الأخير ، على نحو لا لبيس فيه ، أنه : "لا ينبغي لحزب الشعب الديمقراطي الأفغاني أن يفقد دوره الرائد في كافة المستويات السيادية في الدولة" . ودفع بالحجة القائلة : "إن قرار الحزب أن يحتفظ لنفسه بمركز الرئاسة قرار منطقي" . قد يكون القرار منطقياً بالنسبة له ،

لكنه مجرد خديعة بالنسبة للذين يريدون إعادة السلم واصلاح الضرر الذي لحق بالبلاد منذ وقع الغزو السوفياتي .

وأوضح دليل على أن شيئاً لم يتغير في الحقيقة يكمن في موقف النظام إزاء انسحاب القوات السوفياتية . فمنذ أن ناقشت الجمعية العامة مسألة أفغانستان لآخر مرة ، وأجريت جولتان من المفاوضات في جنيف . وركزت الجولتان على الموضوع الحاسم المعلق : وهو الجدول الزمني لانسحاب القوات .

وعقدت الجلسة الأخيرة قبل شهرين فقط بناء على طلب الجانب الأفغاني ، إلا أن النظام أغلق بعد ذلك الطريق أمام أي أمل في التقدم . فموقفه المتمثل في أن الإطار الزمني لانسحاب القوات السوفياتية ينبغي له أن يمتد ١٦ شهراً يتجاوز الاحتياجات اللوجستية المعقولة . وهو يفصح عن مدى خوف النظام من أن يُحرم من الدعم الذي يتلقاه من الاتحاد السوفياتي . ومن الصعب أن يفوتنا أن نستنتج أن هدف النظام ليس إلا المماطلة والإبقاء على قبضته على السلطة ، محمياً بـ ١١٠ آلاف جندي سوفياتي وبتريسة دولة عظمى .

تدعي الزعامة السوفياتية الحالية أنها ترغب في إيجاد حل سريع لمشاكل أفغانستان . ونحن ندرك المصاعب . إلا أن الزعامات ، بغض النظر عن هوياتها السياسية ، لا تغيّر مواقفها بسهولة . إننا نعلم أن الروس مهتمون باستقرار وأمن حدودهم ، إلا أن المآزق الحالي لا يمكن التغلب عليه إلا إذا أبدى الاتحاد السوفياتي مرونة حقيقية وخلّاقة .

وكما أوضحت وأوضح متحدثون آخرون ، ينبغي لموسكو أن تتخذ خطوة كبيرة لتبني للعالم أن تفكيرها تفكير جديد حقا . فالسماح للمقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ولهيئة الصليب الاحمر الدولي زيارة كابول ليس بكاف ، وان كان تطورا نرحب به . إن أوضح دليل على حسن النية سيكون موافقة الاتحاد السوفياتي على جدول زمني قصير لإتمام انسحاب قواته .



إننا نأمل أن يلقي الاتحاد السوفياتي بثقله وراء الجهود المبذولة للتوصل الى مصالحة حقيقية في أفغانستان بما في ذلك عقد ترتيبات تفضي الى ممارسة لحق تقرير المصير ، ربما على نحو تقليدي ، مما يمكن الشعب الافغاني من أن يحدد مستقبله بنفسه .

ولا يعني أن أنهي هذه الملاحظات دون أن أشيد بأمرين : أولاً ، صمود الشعب الافغاني في نضاله في مواجهة هذه المحنة وثانياً ، الدور الرائع الذي تقوم به باكستان حكومة وشعباً في تقديم المساعدة للاجئين في مواجهة الانتهاكات المتزايدة لحدودها وتعاطف الهجمات الارهابية داخل باكستان مما أسفر عن وفاة المئات من الابرياء ، وهي هجمات هناك من الاسباب الكثيرة ما يدعو إلى الاعتقاد بأنها من تدبير النظام الافغاني .

إلا أن المساعدة الهائلة التي تقدمها باكستان لا يمكن إلا أن تكون مجرد مسكن مؤقت . فمن الجوهرى أن تنسحب القوات السوفياتية . وهذا وحده ، وأستشهد بتقرير الامين العام :

"سيفتح الباب لتشكيل حكومة يسمع فيها صوت جميع الافغانيين . من

يعيشون الان خارج أفغانستان وكذلك من يعيشون داخلها" (A/42/1 ، ص. ٦)

وإلا يصبح صوتها مسموعاً للأفغانيين وحدهم بل ولكل الدول الاعضاء في الامم

المتحدة .

لقد استمعنا أثناء هذه الدورة من دورات الجمعية العامة الى الكثير بشأن المبادرة الجديدة الى انشاء ما أسمي بنظام شامل للسلام والامن الدوليين . إن حكومتي لا ترى أن هناك حاجة الى نظام جديد ، بل ينبغي - بدلا من ذلك - أن تلتزم الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالقواعد القائمة للسلوك الدولي . فلن يحكم على الامم بل ولا ينبغي أن يحكم عليها بالكلمات وحدها بل بأفعالها أيضا .

وغني عن البيان أنه يجب أن تكون شمة مصالحة حقيقية بين الافغانيين . إن مقترحات كابول لا تسمح لا بهذا ، ولا بتحقيق المصير على نحو حقيقي . فهي مقترحات ليست مجدية .

وبالمثل فإنه من البديهي أن المقاومة الأفغانية التي حاربت ببسالة ضد الاحتلال السوفياتي منذ عام ١٩٧٩ يجب أن تشارك في التسوية الشاملة التي ستسمح بالتسامح ما أسماه السيد غورباتشوف "بالجرح الدامي" وتجزئ لأفغانستان أن تنضم من جديد إلى مجتمع الأمم .

إن فرض حكومة على الشعب الأفغاني ضد رغبته لا يمثل السبيل إلى الأمام . والادعاء بالتزام الحياد وعدم الانحياز فيما يحتفظ بما يربو على ١١٠ ٠٠٠ جندي أجنبي في حالة احتلال عسكري نشط أمر متناقض . والادعاء بعدم وجود سبيل بديل للتقدم إلى الأمام إدعاء سخيف بنفس القدر .

إن الحكومة البريطانية ستواصل تأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه الشخصي لإيجاد تسوية حقيقية تتماشى ومبادئ قرارات الجمعية العامة المتلاحقة . وإني لعلى ثقة من أن هذه المبادئ ستحظى اليوم مجددا بتأييد ساحق .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : للمرة التاسعة منذ

٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ يُعرض على الجمعية العامة البند المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين" .

وبعدما يقرب من ثماني سنوات من التدخل الواسع النطاق للقوات السوفياتية ، الذي هو منشأ الازمة ، يستمر احتلال أفغانستان مع ما يواكبه من وحشية ودمار . وعاما بعد عام يحاول المحتل ، بلا هوادة ، أن يعزز قبضته الخانقة ايدولوجيا ، واداريا ، وثقافيا ، على شعب يتجلى في مقاومته المثالية رفضه الشديد لهذه الهيمنة . ومن المشروع إذن في ظل هذه الظروف أن تظل جمعيتنا تعرب عن قلق المجتمع الدولي ورفضه المستمرين من خلال النظر مجددا في هذه المشكلة .

من الجلي أن الاحتلال العسكري لأفغانستان يظل ، بغض النظر عن الحجج التي قد تصاق هنا من جديد اليوم محاولة لتبريره ، انتهاكا صارخا لمبدأ أساسي من مبادئ الميثاق ، لان الميثاق يُلزم كل الدول الاعضاء بالامتناع عن استعمال القوة ضد السلامة الاقليمية لاية دولة أو استقلالها السياسي .

وفرنسا تدين بلا موارد أي عمل من هذا القبيل . وكما ذكر وزير خارجيتنا في ٢٣ أيلول/سبتمبر من فوق هذه المنصة ، نناشد الاتحاد السوفياتي من جديد وضع نهاية دونما إبطاء لصراع يتنافى مع روح العصر . إن بعض التصريحات التي أدلى بها القادة السوفيات قد جعلتنا نأمل أنه قد بات المفهوم أخيراً لموسكو أن غزو بلد مستقل وغير منحاظ لم يكن معادياً للاتحاد السوفياتي على الإطلاق ومن ثم احتلاله كان خطأً جسيماً . ونحن لا نسمعنا في حقيقة الأمر إلا أن نلاحظ أن المقاومة الداخلية للمحتلين الأجانب وللسلطات السياسية التي يفرضها ما تزال تحظى بتأييد شعبي واسع النطاق ، وأن هذه المقاومة تتصدى بشجاعة بطولية وموارد محدودة لأحد أقوى الجيوش في العالم .

هذه العزيمة التي لا تتزعزع للشعب الأفغاني والادانة الكبيرة للمعتدي من جانب المجتمع الدولي التي تؤكد عليها جمعيتنا سنة بعد أخرى ينبغي أن تقنع الاتحاد السوفياتي أنه لن يتمكن بعد الآن من التعويل على مرور الزمن لغرض حل بالقوة .

ولسوء الطالع ، فإن النوايا الحسنة التي يبديها القادة السوفيات لاسيما فيما يتعلق بانسحاب الجيش الأحمر لم تترجم إلى واقع ملموس . فقوات الاحتلال تواصل ، كما فعلت في الماضي ، شن هجماتها واسعة النطاق في العديد من المناطق الأفغانية وهي هجمات تفضي إلى مواجهات مميتة وتقترب بأعمال انتقامية وحشية هائلة ضد السكان المدنيين .

ولسوء الطالع ، طبقاً لما يتوافر لدينا من معلومات باستمرار ، مازال القمع يمارس في المدن والمناطق الأفغانية التي لازالت في أيدي سلطات الاحتلال بالانتهاك المستمر لمعايير الأخلاق ومبادئها الأساسية .

لا عجب إذن أن الملايين الأربعة أو الخمسة من الأفغان - وهم أكبر عدد من اللاجئين في العالم اليوم - لا يزالون يفضلون المنفى على العودة في إطار المصالحة الوطنية المزعومة بناء على شروط المحتل والنظام السياسي الذي يفرضه .

وفضلا عن ذلك ، فإن الهجمات التي تشن على أراضي باكستان والتي خلفت كشيئرا من الضحايا الأبرياء سواء في صفوف شعب ذلك البلد أو بين اللاجئين لا تزال مستمرة في الأشهر الأخيرة . وهذه الهجمات - وعلينا ألا نتردد في قولها مرة أخرى - تشكّل تهديدا جديدا لسلم واستقرار المنطقة بأسرها .

ولا يمكن إيجاد حل لمسألة أفغانستان إلا باحترام مبدأ آخر من المبادئ الأساسية من ميثاق منظماتنا وهو حق الشعوب في تقرير المصير . إن الشعب الأفغاني لا بد أن يُمكن من اختيار مستقبله بحرية ، فضلا عن أن ممارسة هذا الحق الأساسي تفترض مسبقا الانسحاب العاجل والكامل لقوات الاحتلال والعودة الاختيارية للاجئين إلى ديارهم . وهذا بالضبط هو الهدف الذي ما برح يسعى إليه في صبر الأمين العام وممثلوه الشخصي السيد دييفو كوردوفيز اللذين يؤيد بلدي جهودهما المضيئة ويشجعهما .

والإعلان الذي صدر منذ أسابيع قليلة عن استئناف محادثات جنيف بشأن مبادرة سلطات كابول أشار آمالا كبيرة في هذا الصدد ، لكن هذه الآمال ما لبثت أن تلاشت نظرا للافتقار إلى حلول مقبولة على أساس جدول زمني للانسحاب .

وأخيرا لقد حان الوقت أن نفكر بجدية بشأن المشاركة المباشرة للمقاومة الوطنية الأفغانية في أي محادثات تتعلق بتسوية المسألة الأفغانية .

إن الظلم لا يقل بمرور الزمن ، ولكنه يصبح أكثر فداحة . وفي أفغانستان لم يكتب الأمر الواقع على مدى سبع سنوات بعد الغزو قوة القانون . وعلى القوات المسلحة السوفياتية أن تغادر البلاد ولا بد أن يستعيد الشعب الأفغاني استقلاله .

من هنا فإن الوفد الفرنسي ، كما فعل بالنسبة لمشاريع القرارات المماثلة في السنوات السابقة ، سوف يؤيد مشروع القرار المعروض حاليا أمام الجمعية العامة كي توافق عليه .

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يوجد في

الكيمياء مادة زرقاء تسمى "ورقة عباد الشمس" تستخدم في كشف وجود الاحماض . وعندما يوجد الحمض تتحول الورقة المذكورة من الزرقة الى الحمرة . وهذا الاجراء يسمى "إختبار ورقة عباد الشمس" ، وبالنسبة لاعضاء الامم المتحدة والمجتمع الدولي ككل ، فإن طريقة وايقاع معالجة الاتحاد السوفياتي للمشكلة الافغانية سيكونان محكا وكأئهما اختبار عباد الشمس للسياسة الخارجية السوفياتية الجديدة .

وعلىنا أن نعترف منذ البداية بأن الاتحاد السوفياتي قد أعرب عن رغبته في سحب قواته من أفغانستان . ويرجع الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ قول السيد غورباتشوف في خطابه الشهير في فلاديفوستوك :

"... في الختام ، أتحدث عن أفغانستان . لقد تم الاعلان من منصة المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي أننا على استعداد لإعادة القوات السوفياتية المتركة في أفغانستان الى وطنهم بطلب من حكومتها . وكما تعلمون ، يلتزم الحزب بقوة الان بمبدأ وجوب إتباع الاقوال بالافعال" . (A/41/505 ، ص ١٨)

ويشجعنا هذا الربط الذي تحدث عنه السيد غورباتشوف بين الكلمات والافعال . أنه موضوع ذكره مرات عديدة . ففي مقابلة صحفية اجرتها معه مجلة "تايم" منذ سنتين قال : "ينبغي ألا يكون هناك فرق بين الكلمات والافعال . فالافعال لابد أن تكون على قدر الكلمات" .

إننا لا نتوقع أن يتم انسحاب القوات السوفياتية غداً الادلاء ببياناتنا هذه . ولكننا لا نتوقع أيضا أن ننتظر الانسحاب الى الابد . فإذا كان للكلمات أن تكتسب مصداقيتها فعلى الافعال أن تضاهي الكلمات في وقت قريب من النطق بها .

على أننا قلقون لإضافة وردت في بيان السيد غورباتشوف . لقد قال إن القوات السوفياتية في أفغانستان لن تعود إلا بناء على طلب من "حكومة أفغانستان" . ما هي الحكومة الافغانية التي نتكلم عنها ؟ ذلك سؤال دقيق ، لأن المبرر الوحيد الذي يعطيه الاتحاد السوفياتي لوجوده في أفغانستان هو أنه دخل البلاد يوم ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ بناء على دعوة من حكومة أفغانستان وطبقا لمعاهدة ١٩٧٨ للصداقة والتعاون وحسن

الجوار المبرمة بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي . والسؤال الدقيق بالنسبة لنا هو : من الذي وجّه الدعوة باسم حكومة أفغانستان ؟ إنه لا يمكن أن يكون حفيظ الله أمين الذي كان وقتها رئيسا للجمهورية ورئيسا للحكومة في أفغانستان لأنه قتلته القوات الغازية يوم ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ، أي بعد بداية الغزو السوفياتي بثلاثة أيام . هل وجّه الدعوة حينئذ السيد بابراك كارمال ؟ الحقيقة أنه يوم ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ لم يكن بابراك كارمال عضوا في حكومة أفغانستان ومن ثم لم تكن له سلطة التصرف باسمها . لقد كان وقتها يعيش في المنفى في أوروبا الشرقية ثم أُعيد الى كابول ونصّب رئيسا للجمهورية بعد أن دخل الاتحاد السوفياتي أفغانستان . وباختصار فإن القول إن القوات الأجنبية دخلت أفغانستان بدعوة من الحكومة الأفغانية يعادل القول إن العربة قد جرّت الحصان الى أفغانستان .

على أننا نشعر بالتشجيع من اللهجة الايجابية الواردة في تقرير الأمين العام

حيث يقول :

"لقد وصلت عملية التفاوض لتحقيق تسوية شاملة مرحلة متقدمة . ففي العام الماضي تم احراز تقدم كبير ، وان لم يكن مستمرا بما فيه الكفاية ، في الجهود المبذولة لإبرام المكوك الدولية التي تشمل التسوية" .  
(A/42/600 ، الفقرة ٢)

وبصورة أكثر دقة إن الفجوة الفاصلة بين الجانبين بشأن الإطار الزمني للانسحاب قد ضيقت من ٤٥ شهرا الى ١١ شهرا . وعندما يتذكر المرء أن القوات الأجنبية ما برحت باقية في أفغانستان طيلة ثماني سنوات تقريبا ، فإن فجوة الـ ١١ شهرا تبدو ضيقة الى حد كبير ، ضيقة بما يكفي لأن يوحي بأن العقبة الحقيقية التي تعترض الانسحاب السريع تكمن في موقع آخر .

ونحن نعتقد بصورة أساسية أن الاتحاد السوفياتي يود سحب قواته من أفغانستان

ولكن بشروطه هو . إنه يود أن يضمن أن يُخلف وراءه حكومة مستقرة في أفغانستان ،

حكومة تركّز على نظام كابول ولكنها لا تقتصر في تشكيلها عليه . وبرغم القوة الغالبة التي تمتلكها قوات المجاهدين القائمة بالمقاومة وبرغم الافتقار الكبير لنظام كابول الى الشعبية بسبب ارتباطه بالقوات الاجنبية ، فإن الاتحاد السوفياتي يعتقد أن بوسعه اضعاف الاستقرار على الحالة ، ومن ثم مغادرة البلاد بطريقة كريمة دون أي اثر للهوان .

ولئن لم يكن في وسعنا من ناحية المبدأ أن نقبل بحق دولة محتلة اجنبية ما أن تنسحب وفق شروطها هي فإننا بحكم الواقعية السياسية نعتزف بأن على الدول العظمى أن تتلمس حلولا لا تؤدي الى النيل من كرامتها . ولهذا فنحن نشفي على الجهود المضنية التي ما برح الامين العام وممثله الشخصي السيد ديفو كوردوفيز يبذلانها لإيجاد مثل هذا الحل المقبول . واننا نرجو لهما النجاح العاجل حتى يتسنى وضع حد للمعاناة الطويلة للشعب الافغاني .

إلا أننا ، كواقعيين سياسيين ، ندرك ، كذلك ، أنه حتى الدول الكبرى لا يمكنها التحكم في كل شيء . ولنضرب مثالا : لو اجتمعت كل البلدوزورات في العالم فلا يمكنها أن تسوي الصحراء الكبرى لفترة طويلة . فالرمال المتحركة ، وقوى الطبيعة ستعيد خلق التوازن الطبيعي . وبالمثل ، فعندما تفادر القوات السوفياتية أفغانستان ، فإن القوى السياسية الطبيعية لأفغانستان ، والتي أخفاها الاحتلال الاجنبي ، ستظهر مرة أخرى ، وتخلق دولة أفغانية مستقلة ومحايدة تعرف كيف تحترم مصالح جيرانها الأكبر بما في ذلك الاتحاد السوفياتي بحكم خبرتها التاريخية التي تعود لقرون بعيدة . واننا نوافق الاتحاد السوفياتي أيضا أنه يتعين للمصالحة الوطنية أن تمثل عنصرا في أية تسوية أفغانية . غير أن المصالحة الوطنية ، شأنها شأن المصالحة العائلية في بيت يمزقه النزاع ، لا يمكن أن تتم إلا بعد أن ترحل القوات الاجنبية وليس قبلها . وعلى سبيل المثال ، ففي بيت تمزقه الخلافات الزوجية لا نتوقع أن يتصافى الزوجان ، ويسويا خلافتهما في حضرة شخص غريب . ولكي نسمح ببداية عملية المصالحة الوطنية في أفغانستان يجب على القوات السوفياتية أن ترحل منها في أقرب وقت ممكن .

ويرينا مثال تاريخي أن هيبة الاتحاد السوفياتي يعززها بالفعل الانسحاب ولا ينتقص منها . فقبل أكثر من قرن تراءى للامبراطورية البريطانية ، وكانت وقتئذ في ذروة قوتها ونفوذها ، أنها تستطيع بسهولة أن تمد سيطرتها على أفغانستان بعد أن فتحت شبه القارة الهندية العظيمة . ولكن حملة قصيرة من القوات البريطانية دخلت أفغانستان ، وتعرضت لكارثة ، لقنت البريطانيين درسا سريعا وشمينا ، بأن عليهم أن يتركوا أفغانستان في سلام . ولم يلحق الامبراطورية البريطانية ضرر بانسحابها السريع من أفغانستان .

واليوم ، ينبغي للاتحاد السوفياتي أن يتمهل ليدرس الآراء المتناقضة التي يقدمها له أصدقاؤه وخصومه . إن من لا يريدون خيرا للاتحاد السوفياتي يودون أن يطول الوجود السوفياتي في أفغانستان ، عالمين الثمن الباهظ الذي سيدفعه الاتحاد السوفياتي لاستمرار احتلاله ، بينما من يتمنون للاتحاد السوفياتي خيرا سيشيرون عليه بانسحاب عاجل من أفغانستان . وما يحيرنا حقيقة هو أن الاتحاد السوفياتي يولي اهتماما أكبر لآراء خصومه .



وربما تعيّن على الاتحاد السوفياتي أن يحترم مشورة واحد من أبرز مواطنيه ،  
والحائز على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٧٥ ، والذي حظي هذا العام بامتياز نادر  
بان يستشهد بأقواله كل من الرئيس ريفان ، والسيد شغاردنادزي في بيانيهما خلال  
المناقشة العامة لهذا العام . وأشير بالطبع الى السيد اندريه سخاروف ، الذي قال ،  
في تموز/يوليه من هذا العام :

"إن الحرب الافغانية القاسية والمحزنة على نحو غير مألوف قد استمرت  
أكثر من سبع سنوات ، ومطلوب الانسحاب الفوري للقوات السوفياتية من  
أفغانستان ، حتى يستطيع الشعب الافغاني أن يحل مشاكله الداخلية" .  
ويذكرنا السيد سخاروف بأنه حتى لو وجّهنا شيئاً من الانتباه لاهتمام الاتحاد  
السوفياتي بانسحاب مشرف ، فإن على العالم التزاماً أكبر إزاء الشعب الافغاني الذي  
عانى من الغزوات بشكل مباشر أكثر مما يتحمّله بلد صغير عندما تعرض لغزو دولة  
كبيرة . فقد اضطر ما يزيد عن ثلث السكان الى الفرار من البلاد . وهناك خمسة ملايين  
لاجئ أفغاني في باكستان وايران ، يشكلون أكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم . ومن  
الافغان الذين تبقوا في أفغانستان هناك ما يقرب من مليونين اضطروا الى ترك ديارهم  
بسبب القصف السوفياتي لقراهم ، وتعرضهم لغير ذلك من الاخطار . ومن الطبيعي أن تملك  
دولة كبرى قوة نيران هائلة تحت إمرتها . وأصبح الافغان ضحايا هذه القوة وحتى إذا  
نجا هؤلاء الافغان من قوة النيران فإنهم يقومون فريسة القلق على أطفالهم الذين  
يموتون من القنابل الصغيرة التي تأتيهم على شكل لُعب .

دعوني أمتشهد بتقرير عام ١٩٨٦ "لحراس هلسنكي" ، وهي منظمة خاصة تعني بحقوق  
الانسان . جاء فيه :

"إن ممارسة استخدام اللُعب في القتل مفهوم بالغ الغشاعة بحيث رفض  
الكثيرون تصديقه . ولكن منظمة حراس هلسنكي حملت على عشرات من الشهادات على  
مثل هذه الأسلحة ، أدلى بها شهود كثيرا ما كانوا لا يعرفون أهمية شهادتهم" .  
وبالنظر في المعاناة الجسيمة للشعب الافغاني ، يحزننا أن نرى جهودا تبذل  
أثناء هذه المناقشة لـصرف الانتباه عن المسألة المركزية . فقد طُلب منا ، على سبيل

المثال ، أن ننظر في تعديلات على مشروع القرار تركز على "التدخل الخارجي" . ونحن نعتقد أن هذا مسوّغ سياسي قُصد به أن يوحى إلينا أن هناك سببا مشروعاً لتدخل القوات الأجنبية في أفغانستان . ونأمل أن تسحب هذه التعديلات المشتتة للانتباه ، وإذا لم يتم هذه نأمل أن تؤيد الدول الاعضاء التعديلات الفرعية الواردة في الوثيقة A/42/L.21 .

ونحن على علم أيضا أن بعض الدول الاعضاء تعتقد أنه كان ينبغي تغيير مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.16 ليعبر عن الحقائق الجديدة . إلا أن هناك سببين قويين لم كان سابقا لوانه أن نفعل هذا . أولا ، في الوقت الذي نسمع فيه أقوالا ، إلا أن هذه الأقوال لا تقتزن بما يناسبها من أفعال . ثانيا ، من الخطر أن تبعث الأمم المتحدة بإشارة مبسرة أو توحى باللامبالاة إزاء انتهاك مبدأ رئيسي من مبادئ الأمم المتحدة في أفغانستان . ونخشى أن يكون من شأن هذه الاشارات إطالة الاحتلال الأجنبي لأفغانستان لا اختصاره .

والحقيقة إن مشروع القرار المطروح علينا والوارد في الوثيقة A/42/L.16 قد تمت صياغته بلطف وعناية لتوفر للاتحاد السوفياتي مخرجا دبلوماسيا من أفغانستان . وهو لا يشتمل إلا على العناصر التي تستند على المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . فهو ، أولا ، يدعو الى انسحاب قوات أجنبية من أفغانستان ، وثانيا ، يدعو الى استعادة استقلال أفغانستان ، وثالثا ، يؤكد حق الشعب الأفغاني في تقرير مستقبله ، ورابعا يضمن حق اللاجئين في العودة الى ديارهم . وان أولئك الذين تساورهم بعض الشكوك بخصوص التصويت لصالح مشروع قرار مماثل هذا العام ، ربما تعيّن عليهم أن يلاحظوا أنه لم يتم تطبيق أي من العناصر الأربعة حتى الآن . ويتعين علينا ، أيضا ، أن نلاحظ أن مشروع القرار ينص على تجديد ولاية الأمين العام وممثله لمواصلة جهودهما البناءة بغية التوصل الى حل للمسألة الأفغانية ، ولذلك ، يحدونا الأمل أن يصوت عدد أكبر من الدول لصالح مشروع القرار هذا العام .

ونحن نقول هذا لأن الموقف الواضح والثابت للأمم المتحدة من الغزو السوفياتي لأفغانستان جعلنا نقترّب من التسوية السياسية للمسألة الأفغانية ، ووضع نهاية مبكرة لمعاناة الشعب الأفغاني . ونحن معشر الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، إذ نساعد الشعب الأفغاني ، فإنما نساعد أنفسنا ، فكل دولة من الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، وخاصة الدول الصغيرة ، لها مصلحة قوية فيما سوف تتمخض عنه جهود الأمم المتحدة لتحرير أفغانستان . لأنه إذا ما فضلت الأمم المتحدة لعكس غزو أفغانستان واحتلالها ، فلا تساعد إلا على ادارة عقارب ساعة التاريخ الى الوراء .

ويبدو أنه حتى الاتحاد السوفياتي أصبح يدرك اليوم أن عقارب ساعة التاريخ تتحرك الى الامام فقط . ففي مقالة هامة معنونة "الواقع ، وضمانات لعالم آمن" كتب السيد غورباتشوف يقول :

"إن الالتزام غير المشروط بميثاق الأمم المتحدة وحق الشعوب في أن تختار بنفسها طرق وأشكال تنميتها ، شورية كانت أم تطويرية ، شرط ضروري للأمن الشامل" . (A/42/574 ، ص ٨)

ونود أن نقول إن محك اختبار التزام الاتحاد السوفياتي بميثاق الأمم المتحدة ، والتزامه بحق الشعب في ممارسة حق الاختيار الحر هو موقفه من المسألة الأفغانية . فإذا وافق آخر الأمر أن ينفذ القرارات التي اعتمدها في السنوات السبع الماضية ، ومشروع القرار الذي نوهك أن تعتمده هذا الصباح ، أمكننا أن نقول بثقة إن اقترنت الاقوال بالافعال في أفغانستان . ونأمل ألا ننتظر طويلا حتى يحدث هذا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : استمعت الجمعية العامة الى

المتكلم الاخير في المناقشة بشأن البند ٣١ من جدول الاعمال .

وأمامنا الان مشروع القرار A/42/L.16 والتعديلات المدخلة عليه في الوثيقة

A/42/L.19 والتعديلات الفرعية الواردة في الوثيقة A/42/L.21 .

وقد أُبلِغَتْ أن مقدمي التعديلات الواردة في الوثيقة A/42/L.19 قد سحبوها ،

طبقا للمادة ٨٠ من النظام الداخلي . وعلى ذلك لم يعد من المطلوب البت فيها .

وأعطي الكلمة الآن لممثلي الدول الذين يريدون تعليل تصويتهم قبل التصويت .

وأود أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يحدد تعليل التصويت

بمدة عشر دقائق .

السيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) : لقد تقدم وفد اليمن

الديمقراطية ، بالاضافة الى وفد الجمهورية العربية السورية ، بتعديلات طفيفة على

مشروع القرار الخاص بالوضع في أفغانستان يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر للأسباب

التالية :

أولا ، لاحظنا بأن هناك استعدادا من الطرف المعني مباشرة بالوضع في

أفغانستان بالتعامل الايجابي مع قرار الجمعية العامة الخاص بهذا الموضوع ، وحيث أن

هذه هي المرة الاولى التي لاحظنا فيها هذا الاستعداد فقد رأينا في ذلك مؤشرا لاجساد

قرار بتوافق الآراء .

ثانيا ، لاحظنا بأن هناك فرصة شميئة للخروج بمشروع قرار إجماعي بالإشارة الى

الوضع في أفغانستان . وإن كنا لم نفلح في ذلك ، إلا أنني أستطيع أن أقول بأن مثل

ذلك القرار كان يمكن أن يعتبر من أهم انجازات الدورة الثانية والاربعين للجمعية

العامة للأمم المتحدة ، فضلا عن أنه يشكل حلا ، أو بداية لحل سياسي ، ويعطي قوة

دافعة للمفاوضات الجارية تحت إشراف الامين العام . ولكن وللأسف الشديد فإننا لم نجد

الاستجابة لتعديلاتنا حيث أننا قد وجدنا تعديلات على تعديلاتنا ، ورأينا في ذلك

تعقيدا لجهدنا المتواضع للعمل من أجل الخروج بقرار بتوافق الآراء .

إننا نتساءل ونحن نناقش للمرة التاسعة الوضع في أفغانستان ، وبعد صدور ثمان قرارات من الجمعية العامة ، ما هو الهدف الرئيسي لهذه المناقشات ، وما هو الهدف الرئيسي للقرارات التي تصدر من الجمعية العامة .

إننا نشق بأن الهدف الرئيسي من هذه المناقشات هو ليس المناقشات بعينها ، وصدور قرارات فقط ، وإنما إيجاد صيغة لحل سلمي للوضع في أفغانستان . فإذا كان الوضع كذلك فإن تعديلاتنا كانت ستلبي تلك الغاية وتحقق ذلك الهدف . إننا نقول إنه قد فاتت فرصة ثمينة على الجمعية العامة للخروج بقرار إجماعي حول الوضع في أفغانستان .

ونحن نأمل أن تستمر الجهود تحت رعاية الأمين العام لإيجاد حل لهذه المشكلة حتى نأتي في السنة القادمة لنحقق ما أردنا أن نحققه هذه السنة .

وحيث أن جهدنا المتواضع لم يفلح ، فإن موقفنا التقليدي من مشروع القرار الخاص بأفغانستان لن يتغير .

السيد رجائي خرساني (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سيصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار A/42/L.16 رغم أنه لا يرقى إلى توقعاتنا إزاء ما كان ينبغي لهذه الهيئة الدولية أن تقوم به فعلا فيما يتعلق باحتلال أفغانستان .

لقد وقعت دولة غير منحازة وعضو في الأمم المتحدة ضحية لعدوان مسلح واحتلال أجنبي . فأي شيء أسوأ من ذلك يمكن أن يحدث لبلد ما في ظل أعضاء هذه الجمعية ؟ ومع ذلك فإن هذه الهيئة الدولية لم تستطع أن ترغم قوات الاحتلال على الخروج من أراضي أفغانستان المحتلة . ومن المحزن حقا أن الاعتبارات السياسية والتناحرات بين الكتل الدولية عرقلت ، كدأبها ، من سير عمل هذه المنظمة الدولية . وبذلك يكون الإذن باستمرار المعاناة والحرمان لشعب أفغانستان قد تم تمديده . ويبين هذا مرة أخرى عجز هذه المنظمة الدولية وعدم كفاية هياكلها .

بل إن مشروع القرار تجنب كلية تسمية القوات المعتدية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية صراحة . ونعتقد أن مثل هذه المواقف المتخازلة تؤيد المعتدين وتشكل خطرا بالغا . ونعتقد أيضا أنه لا ينبغي للاعتبارات السياسية أن تقلل من الضغوط السياسية التي تمارس ضد قوات الاحتلال المعتدية . لذلك فإن الإشارة المباشرة الى قوات الاحتلال السوفياتية كانت لازمة ، وهي عنصر غائب في مشروع القرار . وبالنسبة لنا ، نرى أن الاعتداء على الحقوق السيادية والسلامة الإقليمية لأفغانستان يمثل بعدا آخر . فمن وجهة النظر الإسلامية تعتبر أفغانستان أرضا إسلامية ، وأي هجوم أو غزو يوجه ضدها يعد في حقيقة الأمر بمثابة غزو لأراضي الأمة الإسلامية بمجملها وعمل موجه ضد الإسلام ذاته .

لذلك نعتقد أن الواجب الديني يحتم على جميع المسلمين أن يضموا صفوفهم ويعبثوا جهودهم لمساعدة شعب أفغانستان بغية إجبار قوات الاحتلال على الانسحاب من تلك الأراضي . وعلاوة على ذلك ، لا يجوز الإسلام تدخل الدول الأخرى بأي شكل في أفغانستان . وينبغي أن يتذكر الأميركيون الأمريكيون أن انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان يجب أن لا يسمح ، ولن يسمح ، بأي تسلل آخر علني أو سري للولايات المتحدة في أفغانستان . إن استقلال أفغانستان وطابعها غير المنحاز أمر ليس محل تفاوض ، وغير قابل للتفاوض تحت أي ذريعة . ونحن نشجب العدوان ضد أفغانستان واحتلال القوات الأجنبية لها ونطالب هذه القوات بالانسحاب من هذه الأرض على الفور ودون أي شروط . ونحن نؤمن بأن المصير السياسي للشعب الأفغاني يجب أن يحدده شعب أفغانستان المسلم وحده ، الذي أرغم نحو خمسة ملايين منه على الحياة في المنفى .

إننا نعتقد أن النظام العميل في أفغانستان لا يمثل الشعب الأفغاني . إن أي نظام لا يستطيع البقاء دون مساندة مئات الألوف من القوات الأجنبية ليس له أي حق في الشرعية ، ووجود هذه العناصر العميلة حول مائدة المفاوضات يفسر عدم جدوى هذه المفاوضات حتى الآن على الأقل .

ولتقديم دليل آخر على عدم جدوى الاعتبارات السياسية في المحفل الدولي ، أود أن أذكر هذه الجمعية بأن جمهورية إيران الإسلامية ، بالرغم من الصعوبات الضخمة التي سببتها الحرب المفروضة عليها ومن هم وراء هذه الحرب ، تستضيف بكل ترحيب مليونيين من الأشقاء الأفغان . إلا أن من يزعمون أنهم من أنصار التأييد لأفغانستان لن يعترفوا بهذه الحقيقة أو يواجهونها بالطريقة المناسبة . وعلاوة على ذلك ، فبدلاً من توجيه الشكر إلينا ، ادعى البعض بوقاحة أن اللاجئين الأفغان قد منعوا من العودة إلى وطنهم . وأود لو أن الذين بقوا في "ديارهم" قد تصرفوا بالطريقة السليمة حتى لا يُجبروا أكثر من ثلث الشعب الأفغاني على ترك وطنهم واللجوء إلى البلدان المجاورة أيا كان سخاء جيرانهم .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : إن وفدي اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية ، انطلقا من رغبتهما المادقة في الاسهام في مناقشتنا بشأن أفغانستان بطريقة بنّاءة بعيدة عن المجابهة تُشجع على تعزيز جهود الأمم المتحدة لضمان التوصل الى تسوية في أفغانستان في أقرب فرصة ممكنة ، تقدما للجمعية ببعض التعديلات على مشروع القرار الذي قدمته باكستان . إن هذه التعديلات من شأنها أن تؤدي الى تغيير طابعها المثير للجدل والمتحيز ويجعله متوازنا وبالتالي مقبولا لدى كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بما فيها الدول التي ظلت ممتنعة عن التصويت أو صوتت حتى الآن ضد مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع . وبعبارة أخرى ، فإن إدخال هذه التعديلات على هذه المسألة سوف يكفل في النهاية اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء في هذه الدورة . ونحن نرى في هذا الامر مبادرة تبشر بالامل تمكّن الدول التي ترغب حقا في التوصل الى تسوية في أقرب وقت ممكن من الاشتراك في المناقشة هنا بروح من النوايا الحسنة ، والإسهام في اتخاذ الجمعية في هذه الدورة لقرار يكتسب الحجية الكاملة لوثيقة تتمتع بالتأييد العالمي .

فالامم المتحدة هي في المطاف الأخير المرجع الاساسي لتنسيق الجهود المشتركة بين الدول ، وهذا في الواقع مقصدها الرئيسي . واسترشادا بهذا الفهم أبدينا ، في اتصالاتنا التي أجريناها . في هذه الدورة للجمعية العامة مع مقدمي مشروع القرار ، أقصى قدر من النوايا الحسنة والاستعداد لايجاد حل تبادلي مقبول . ومع ذلك ، فقد أدت التعديلات الفرعية التي قدمتها باكستان الى تجميد هذه العملية . وأفصح الموقف الذي اتخذته بعض الوفود عن الافتقار الكامل لاي رغبة لديها للتعبير ، بالشكل الواجب والملائم ، عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى في مشروع القرار المعني بأفغانستان ، وهذا يكشف في حد ذاته عن حقيقة ذلك الموقف .

وللاسف ، يتعين على الاتحاد السوفياتي أن يعترض على عرقلة الجهود التي تقدم

على نهج بنّاء وموضوعي من جانب قوى لا تهتم حقيقة ، في رأينا ، بالتوصل الى تسوية



سلمية للمشكلة الأفغانية ، إنها تود أن ترى استمرار حمامات الدم هناك وتحاول أن تستخدم الأمم المتحدة لتحقيق مآربها السياسية الضيقة ، ومن أجل المواجهة .

ولا يسعنا إلا أن نشير إلى أن البلدان التي شنت حرباً غير معلنة ضد أفغانستان وتواصل هذه الحرب بعناد ، هي في نفس الوقت ، ولأسباب سياسية ، تحاول مواصلة تلك الحرب هنا داخل الأمم المتحدة ، وتحاولاً ألا تسمح بتخفيف حدة التوتر في أفغانستان وما حولها . فهي تفرض على أعضاء المجتمع العالمي عناصر أخرى معقدة في هذه الحالة التي تأخر إيجاد حل عادل وشامل لها زمناً طويلاً . ولم يتبع هذا النهج من قبيل المصادفة ، فهو يكشف عن الرأي السلبي لتلك القوى تجاه إمكانيات التسوية ، الأمر الذي يتعارض تماماً مع بياناتها هنا فيما يتعلق برغبتها في التوصل إلى تسوية سلمية . إننا نعترض على ذلك النهج ونجد فيه محاولة أخرى لعرقلة اتخاذ أي خطوات إيجابية من أجل إيجاد تسوية سلمية لمشكلة أفغانستان ، تضمن لها إضفاء الطابع القانوني على التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

إن الوفد السوفياتي على استعداد لإبداء المرونة ، والتصويت لصالح مشروع القرار إذا تم تعديله طبقاً لمقترحات اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية . وحيث أن هذا الأمر قد ثبتت استحالتة ، لا يسع وفد بلادي إلا أن يصوت ضد مشروع القرار الذي قدمته باكستان . وبطبيعة الحال ، سيواصل الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، بذل قصاره لتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية للحالة في أفغانستان وما حولها في أقرب وقت ممكن .

السيد مويبا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن

مبدأ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمال ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لاية دولة هو إحدى القواعد الاساسية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ومن مبادئ القانون العرفي الدولي ، التي لا تخضع للتفسير من جانب واحد أو لإستثناءات عرضية . وتدافع المكسيك ، دائما ، وبقوة ، عن هذه القاعدة في جميع المحافل بوصفها أساسا للتعايش السلمي المتحضر ، لانها ترتبط على نحو وثيق بمبدأين متقاربين ، ساعد بلدي في دمجها في القانون الدولي الموضوعي هما ؛ احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وتدين المكسيك ، المرة تلو الاخرى ، وبشكل لا يحتمل اللبس ، انتهاكات القانون الدولي ، والاحتلال غير المشروع للأراضي ، والاعمال العدوانية ، ومحاولات زعزعة الاستقرار ، والدعم العلني أو السري للجماعات التي تسعى الى قلب حكومات شرعية . ومنذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، ونحن نعلن ذلك رسميا فيما يتعلق بوجود قوات اجنبية في أراضي أفغانستان . وفي كانون الثاني/يناير التالي في عام ١٩٨٠ ، وفي غياب مقررات مجلس الأمن الملموسة ، اقترحت حكومة المكسيك بناء على القرار ٣٧٧ (د - ٥) عقد اجتماع ، أصبح فيما بعد الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، للنظر في نفس المسألة التي ننظر فيها ، الآن وبعهد مرور ثماني سنوات ، ومنذ ذلك الوقت ، صوتنا لصالح القرارات المعنية بهذا الموضوع التي اتخذتها الجمعية .

وعلى الرغم من النداءات الواردة في القرارات السابقة ، فإن القوات الاجنبية لم تنسحب بعد من الأراضي الافغانية ، ولم يتمكن الشعب الافغاني من ممارسة حقه بحرية وعلى نحو كامل في تقرير شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أي تدخل أو إكراه خارجي من أي نوع . ولا يسعنا إلا أن نشجب المعاناة التي يتعرض لها عدد لا حصر له من اللاجئين الذين مُنعوا من العودة الى ديارهم بحرية وبطريقة مشرفة .

وقد نجحت الجهود الدبلوماسية التي بذلها الأمين العام وممثله الشخصي ، في التقريب بين المواقف المختلفة حول تنفيذ الجدول الزمني لانسحاب القوات الأجنبية ، غير أنه ، كما أشار الأمين العام في تقريره ، فإن المحادثات "أوضحت بجملة أن لهذه المسألة آثاراً ضخمة سياسية وغيرها بالنسبة

لكلا الطرفين المتفاوضين" . (A/42/600 ، الفقرة ٨)

ولن يتمكن الشعب الأفغاني من ممارسة حقه في تقرير مصيره بحرية ودون تدخل أجنبي من أي نوع ، إلا في ضوء التبكير في إيجاد تسوية شاملة للمشكلة . إن الحالة في أفغانستان ، كغيرها في مناطق أخرى من العالم يتعرض فيها السلم للخطر في الوقت الراهن ، هي مثال لنزاع إقليمي يجب تسويته وفقاً للقانون الدولي ، وبالوسائل السلمية . ويجب أن تواصل الأمم المتحدة استجابتها بطريقة حازمة وإبداعية في هذه الحالة ، مثلما استجابت في الحالات الأخرى ، وأن تضع أسس التوازن بين دول المنطقة وأن تجرد المنطقة من الطابع العسكري .

وعلا بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق وتمشيا مع سيادة المكسيك الخارجية ، فإن وفدي يؤيد بقوة مشروع القرار A/42/L.16 ، ويأمل في تبكير إيجاد تسوية سلمية لمشكلة أفغانستان تحفظ استقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية وتمكن الشعب الأفغاني من ممارسة حقه في تقرير مصيره بحرية وبشكل تام .

السيد غببهيو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن

امتناني لاتاحة الفرصة لي ، لأعلن تصويت وفد غانا على مشروع القرار A/42/L.16 الذي ستتخذ الجمعية العامة قراراً بشأنه قريباً . إن حكومة غانا تؤمن بحق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في اختيار شكل حكوماتها دون التعرض لأي ضغط أو تدخل خارجي . ونؤمن أيضاً بالتسوية السلمية للمنازعات وفقاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

ومن ثم ، يؤيد وفد غانا المبادرات التي اتخذتها الجمعية العامة ، لاسيما المبادرات المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ثم التسوية السياسية

للنزاع الذي أضر بذلك البلد لفترة طويلة . ونؤمن كذلك ، بأن الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي عند اضطلاع بمسؤولياته ينبغي أن يكون تعزيز التسوية العاجلة لهذا النزاع المأساوي والتشجيع عليها . ويتطلب ذلك الواقعية والعدالة والتوازن عند تناول هذه المسألة .

ولا نعتقد أن التكرار شبه الطقسي للقرارات دون التفكير جديا في مدى فعاليتها في جلب الأطراف المتنازعة الى طاولة المفاوضات - وهو الأمر الذي يبين كيف كانت الجمعية تعمل في الماضي لتسوية المشكلة ، مع الأسف - سيحسم المشكلة . إن الحالة في أفغانستان تفاقمت حتى بلغت المستوى الحالي الخطير بسبب التدخل الاجنبي المكثف بشكل أو بآخر . إن هذه الحالة التي نشأت بداية كنزاع محلي محدود ، أقمها دعاة الايديولوجيات المتنافسة في الصراع بين الشرق والغرب ، حتى أصبحت مصالح الأفغان أنفسهم تقريبا غير ذات أهمية . وتبريرا لموقف هؤلاء تعرض شاشات التلفزيون بلا انقطاع وبدون خجل كميات ضخمة من الاسلحة الحديثة وغيرها من أشكال المساعدة العسكرية المقدمة الى المتمردين الأفغان . وتنقل وسائل الإعلام الجماهيري الأخرى ببراعة أنباء عن الأفغان وهم يقتلون إخوانهم الأفغان وتكيل لهم المديح . ويجرى إضفاء طابع الإشارة على المعاناة الإنسانية ويبالغ فيها على نحو يفوق الخيال لكسب مزايا وطنية أو سياسية . غير أن المأساة تكمن في أن الأذى لا يلحق بأحد في النهاية سوى الأفغان وتراشهم الحضاري الشري .

وتعتقد غانا أن الإجراء السليم الذي يلزم اتخاذه الآن يتمثل في اتخاذ قرار متوازن يعبر على نحو ملائم عن التطورات الحالية في أفغانستان ، لاسيما في مجال الجهود الرامية الى تخفيف التوتر وإيجاد المناخ السياسي الملائم لتسوية النزاع . وأي قرار يستهدف دعم جانب واحد فقط دون الآخر أو يرمي الى إحراز مكاسب أيديولوجية ، فإنه لن يسهم إلا في تطويل النزاع في المنطقة دون الاقليمية ككل .

وحقیقة الأمر هي أنه منذ اتخاذ القرار ٣٣/٤١ ، بدأت حكومة جمهورية أفغانستان في تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى إعادة الحالة الطبيعية إلى البلد . وتشمل هذه التدابير إعلان برنامج المصالحة الوطنية الذي ينطوي على وقف إطلاق النار وإعلان العفو العام لمدة سنة واحدة تبدأ من كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . ويقال إن عددا من المواطنين الأفغان استفادوا من قرار العفو وعادوا إلى وطنهم لاستئناف المشاركة في إعادة بناء البلد . وبالمثل ، تم إطلاق سراح عدد من الأشخاص المسجونين لارتكابهم أفعالا غير قانونية مختلفة .

وليس هذا كل شيء ، فجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام سجلت نجاحا ملموسا . ونحن على بينة من أنه قد تم التقريب الى حد كبير بين المواقف فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة ، بما فيها انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان . إنها عملية متواصلة من المفاوضات الدقيقة الرامية الى تهدئة مخاوف الشوار الأفغان ومن ثم تمهيد السبيل لاستيعابهم في الاتجاه الرئيسي للمجتمع الأفغاني .

وعلى ضوء تلك الخلفية ، يأسف الوفد الفغاني لان التعديلات المقترحة التي كانت تتسم بمزايا كثيرة تستحق معها التأييد الإيجابي ، محبت لتوها . وقد كانت تستهدف إدخال نوع من التوازن على النص بتوجيه الانتباه الى قضية التدخل الأجنبي المستمر الذي ما لم يوضع له حد سيظل يعوق الجهود الرامية الى حل المشكلة ، كما كان من شأن تلك التعديلات أن تعكس بشكل لائق وأمين التطورات الجارية في كابول وجنيف والتأييد الإيجابي المطلوب منا جميعا من أجل نجاح برنامج المصالحة الذي استهلته حكومة أفغانستان .

وفي هذا الصدد ، فإن مشروع القرار الذي نحن بسبيلنا الى البت فيه ، لا يساير الزمن من حيث رحابة الرؤية . بيد أننا سنصوت لصالحه لأنه يمثل أفضل إجماع ممكن . ولكننا نأمل أن تحسنه الجمعية إن ظلت هذه المشكلة معنا في الدورة الثالثة والأربعين .

السيد دوست (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

جمهورية أفغانستان الديمقراطية في تعليقه لتصويته على مشروع القرار A/42/L.16 أن يبدي الملاحظات التالية .

اعتمدت الجمعية العامة على امتداد السنوات الثماني الماضية العديد من القرارات المتعلقة بالبند قيد النظر ، وعلى النقيض من الهدف الذي كان ينبغي أن توجه هذه القرارات لبلوغه لم يخف مقدموها الرئيسيون نواياهم في شن حرب إعلامية على جمهورية أفغانستان الديمقراطية وأصدقائها . وعلى ذلك ، لم يستشر أبدا الطرف الرئيسي في المسألة ، جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بصورة مباشرة أو غير

مباشرة ، في شكل القرارات أو مضمونها . وقد جاءت ، باعتراف الجميع ، مفتقرة بشدة الى الواقعية السياسية وقصرت عن معالجة جميع الجوانب الهامة للمشكلة . ومن ثم ، لم يكن منطقيا أن تقبلها جمهورية أفغانستان الديمقراطية أو تلتزم بها ، وعلى ذلك ظلت ، فعليا ، مجرد حبر على ورق ولم يمكنها أن توفر أي إسهام إيجابي في السعي الى إيجاد حل سياسي سلمي للحالة .

وجهورية أفغانستان الديمقراطية ، تماشيا مع منهجها الشامل الجديد في معالجة القضية ، وفي محاولة جادة لإضفاء مغزى على المناقشة وعلى مشروع القرار المترتب عليها وتوجيهها نحو هدف محدد ، قررت أن تشارك مشاركة نشطة وبناءة في المناقشة وأن تتعاون تعاوننا خالما مع الوفود الأخرى المهمة بإعداد مشروع قرار يقبله الجميع .

وفي رأينا أنه كان من شأن مشروع قرار كهذا أن يمثل خطوة هامة وذات مغزى صوب التوصل الى تسوية ، وأن يحظى بتأييد جميع الدول الاعضاء ، بما فيها الاطراف المعنية مباشرة .

ومن الطبيعي أن إعادة صوغ مشروع القرار بما يتفق وآراء وفد بلدي كان سيجعل قبوله أمرا عسيرا إن لم يكن مستحيلا على مقدميه الرئيسيين الأصليين . ولذا ، وبالنظر الى رغبتنا الصادقة في تحاشي السفطة والجدل ، امتنعنا عن طرح تعديلاتنا وقبلنا بدلا من ذلك التعديلات التي اقترحتها الجمهورية العربية السورية وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية .

وخلافا لبعض المزاعم ، لا نعتقد أن التعديلات المقترحة كانت ستنال بأي حال من اتساق مشروع القرار أو منطقته . وفي رأينا أن تلك التعديلات التي أعدت بعد أيام من المشاورات المكثفة لم تكن لتغير شكل أو مضمون مشروع القرار بل أنها كانت لتسهم بدلا من ذلك في تحقيق توازنه وفي جعله شاملا .

كما أن التعديلات كانت لتجعل مشروع القرار مسائرا لعملية جنيف نما وروحنا ، وللقوائم ذات الصلة بالحالة الحقيقية .

وخلال الايام الماضية ، أبدى وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية كامل تأييده لجهود العديد من بلدان عدم الانحياز التي لا تعرف الكلل . وتعاون معها لإيجاد صيغ يقبلها الجميع ، وتغضي الى اعتماد قرار في هذا الشأن بتوافق الآراء ، وعلى الرغم من كل ما أبداه وفد بلدي من مرونة وحسن نية أحبطت مساعي تلك البلدان بسبب عدم اهتمام الجانب الباكستاني ، على نحو مثير للدهشة ، بمجرد النظر في فكرة اعتماد نص بتوافق الآراء . وقد ازدادت هذه الحقيقة المؤسفة وضوحا عندما قدمت باكستان تعديلات فرعية على التعديلات التي اقترحتها سوريا واليمن الديمقراطية .

فأي نتائج يستطيع المرء أن يخلص بها من هذين النهجين المختلفين ؟ إن أحد الجانبين يستهدف تحويل القرار المتحيز الذي لا يراعي إلا جانبا واحدا الى صك نافذ يعزز قضية السلم أما الجانب الآخر فيرمي الى إعاقه توافق الآراء تماما وتسجيل نصر دعائي .

وينبغي ألا يساور الممثلين أدنى شك في أن القوى التي تذكى نار الحرب في أفغانستان وتبذل أقصى ما في وسعها لتجميد التسوية هي المسؤولة عن فشل الجهود الرامية الى بلوغ توافق في الآراء بشأن مشروع القرار . وتلك القوى التي لا ترضى بأقل من المواجهة ، تحاول أن تمد البعد السياسي لحربها غير المعلنة ضد أفغانستان الى الجمعية العامة . إنها تمارس حتى أنواع الضغوط على الدول الاعضاء بغية تحقيق غاياتها الانانية . ومثل هذا الموقف لا يستحق غير الشجب بأقوى العبارات .

ونحن جد آسفون للطريقة التي عوملت بها التعديلات . فلو كان لدى المقدميين الرئيسيين لمشروع القرار اهتماما حقيقيا بالتوصل في وقت مبكر الى تسوية سياسية لكانوا أخذوا التعديلات على محمل أكثر جدية . ليمكنوا الجمعية العامة من أن تنتهج موقفا إجماعيا من القضية يكون أساسا لما تبذله الاطراف المعنية والمجتمع الدولي بأسره من جهود مشتركة للتخلص من بؤرة توتر في هذا الجزء الحساس من العالم .

ونود أن نعرب عن عرفاننا لبعض وفود بلدان عدم الانحياز وبخاصة وفدي الجمهورية العربية السورية وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية لما بذلته من جهود



خالصة بغية إعداد نص يحظى بتوافق الآراء . كما نود أن نعرب عن جزيل شكرنا للوفود التي أبدت موقفنا المتعقل والواقعي ، سواء في بياناتها أو أثناء مشاوراتنا . وعلى ضوء ما تقدم ، لا يجد وفد بلدي من خيار سوى أن يرفض رفضا قاطعا مشروع القرار A/42/L.16 . ونحن نناشد وفود كل البلدان المستقلة والمحبة للسلم أن تحجب تأييدها عن هذا النص المتحيز وغير المتوازن .

وإن اعتمد مشروع القرار هذا فلن تكون له أي ملاحية أدبية أو قانونية لدى وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وبغض النظر عن موقفنا من مشروع القرار ، متواصل حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية المشاركة في محادثات جنيف بأقصى قدر من الإخلاص والمشاركة ولن توفّر أي جهد ييسر التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن التسوية السياسية للحالة حول أفغانستان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : تشريع الجمعية الآن في عملية

التصويت والبت في مشروع القرار A.42/L.16 .

وإن تقرير اللجنة الخامسة عن الأثار المالية المترتبة على مشروع القرار هذا

في الميزانية البرنامجية ، قد صدر في الوثيقة A/42/723 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : ألبانيا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،

بورما ، بوروندي ، الكامبيرون ، كندا ، جمهورية افريقيا

الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،

كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ،

جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، فرنسا ، غابون ،

غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ،

غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هايتي ، هندوراس ، أيسلندا ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -

الإسلامية) ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ،

اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ،

ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ،

موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ،

نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،

بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،

الغلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أفغانستان ، أنغولا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، إثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، منغوليا ، بولندا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

الممتنعون : الجزائر ، بنن ، بوركينا فاسو ، الكونغو ، قبرص ، فنلندا ، الهند ، العراق ، مالي ، نيكاراغوا ، أوغندا .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.16 بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل ١٩ صوتا مع امتناع

١١ عضوا عن التصويت . (القرار ١٥/٤٢)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم . أود أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن بيانات تعليق التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد هاجنوكزي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت النمسا مؤيدة القرار الذي اعتمد توا ، كما فعلت دائما فيما يتعلق بالقرارات التي تتمثل بالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين .

وقد شجعنا إعلان الاتحاد السوفياتي بأن المساعي الرامية الى إيجاد حل سلمي قد اكتسبت زخما جديدا . وإننا نرحب بهذا التطور . وتشاطر النمسا الرأي القائل بأن الجمعية العامة لا ينبغي أن تكون جهودها قاصرة على مجرد تسجيل التطورات التي طرأت بالفعل . وينبغي أن تتحس الحالات التي تنشأ حديثا ، وأن تحاول بقدر الإمكان أن تشجع أية تطورات قد تفضي الى حل مقبول لدى جميع الاطراف المعنية .

قد يكون هذا التطور لم يبلغ مرحلة تقتضي أن يسجل في القرار الذي اعتمد توا . وإذا تحقق هذا الاتجاه الايجابي واكتسب زخما جديدا ، سوف يتسنى قطعا أن تجد هذه الجمعية ارضية مشتركة حول هذه المسألة . ونرجو أن نتمكن من المضي قدما في بحث هذه المسألة الهامة على أساس توافق الآراء في المستقبل غير البعيد . ووفدي يحدوه الامل الوطيد بأن تفتنم الجمعية هذه الفرصة عندما تتاح لها .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شارك

وفدي في المناقشة الخاصة بالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين استرشادا بالقناعة الراسخة بأن تطور الحالة داخل أفغانستان وخارجها وحسن نية حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، قد سمحا بالتحرك صوب إيجاد حل سياسي سريع للحالة المتعلقة بأفغانستان ، شريطة أن يتخذ الجانب الآخر موقفا مماثلا .

وإن التعديلات التي اقترحتها بعض البلدان غير المتحازة في الوثيقة A/42/L.19 لمشروع القرار النمطي وغير المجدي ، قد وفرت الأساس السليم لقرار متوازن ومنصف قادر على استقطاب تأييد كل الوفود . وكانت ميزتها الاساسية أنها وفرت التوازن بين المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من أفغانستان والمطالبة بالمراعاة الصارمة لمبدأ عدم التدخل في شؤون أفغانستان ، التي تعتبر المسألة الرئيسية في حالة الصراع . وحتى واضع التعديلات الفرعية في الوثيقة A/42/L.21 اعترف بالطبيعة

اللاإستثنائية لمبدأ عدم التدخل فيما يتصل بأفغانستان . بيد أن الموقف غير التعاوني السائد كان له أثر عكسي على فرصة إيجاد حل سياسي لمسألة أفغانستان . ونأسف لأنه ليس أمامنا من خيار إلا أن نصوت ضد مشروع القرار A/42/L.16 ، ويؤسفنا أكثر أن تضيع منا هذه الفرصة . ولانزال نعتقد أن المشورة الأفضل سوف تسود في المستقبل مع كل الاطراف المعنية بحيث يكون بالإمكان أن تكفل بالنجاح جهود الامين العام وممثله الشخصي ، التي تستحق تأييدنا .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد بيرو لصالح مشروع القرار اتساقا مع موقفه الراسخ الذي يؤيد عدم التدخل وتقرير المصير ، ولاننا نعتقد أن هذا القرار يتضمن كل العناصر الضرورية لتحقيق التسوية السياسية التفاوضية التي تتطلبها الحالة في أفغانستان . إلا أن وفدي كان يأمل أن يتضمن مشروع القرار أيضا عناصر للحل اعترفنا بها في محافل متعددة ، ولكنها ليست واردة في النص .

واننا نعتقد أن الامم المتحدة يجب أن تكون محفلا للحوار والتفاوض ، بدلا من المواجهة المتشددة والجمادة بين المواقف المتعارضة ، واننا ينبغي أن نشجع ونعزز جميع عناصر التفسير والتقدم . وبهذه الطريقة وحدها سوف نتمكن من تعزيز وتشجيع التسوية السلمية للصراعات على نحو واقعي في إطار معايير الميثاق ومبادئه ، وبصفة خاصة مبدأ عدم التدخل ، الذي تكرر بيرو التزامها الراسخ به .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في

البند ٣١ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠